# المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل المستجدات التنظيمية والبيئية – دراسة تطبيقية على البنك التجاري الدولي CIB–

**أ.د/ محمد حامد مصطفى تمراز**
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
رئيس قسم المحاسبة الأسبق
كلية التجارة وإدارة الأعمال _جامعة حلوان

**أ.د/ جمال علي محمد يوسف**
أستاذ المحاسبة المالية
وكيل الكلية الأسبق لخدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان
عميد معهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الإدارية

**أ/هبة عيد عطية محمد**

# المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل المستجدات التنظيمية والبيئية ـ دراسة تطبيقية على البنك التجاري الدولي CIB-

**أ.د/ محمد حامد مصطفى تمراز**
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
رئيس قسم المحاسبة الأسبق
كلية التجارة وإدارة الأعمال _جامعة حلوان

**أ.د/ جمال علي محمد يوسف**
أستاذ المحاسبة المالية
وكيل الكلية الأسبق لخدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان
عميد معهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الإدارية

**أ/هبة عيد عطية محمد**

**الملخص:**

يهدف البحث بصفة أساسية إلى التعرف على مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة واستعراض كيفية قياسها في ظل المستجدات التنظيمية (مثل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ IFRS 9)، وكذلك استعراض كيفية قياسها في ظل المستجدات البيئية (مثل تفشي فيروس كورونا COVID-19) ومقارنة الوضع قبل وبعد حدوث تلك المتغيرات وذلك بالتطبيق على البيانات والتقارير المالية للبنك التجاري الدولي CIB. وقد توصل البحث إلى أن الاعتراف والقياس للخسائر الائتمانية المتوقعة – خاصة في مجال البنوك – يحكمه العديد من الاعتبارات يأتي على رأسها المعايير المحاسبية الدولية والدراسات والأبحاث العلمية والمهنية المتخصصة والمتطلبات، كما توصل البحث إلى أن تفشي فيروس كورونا له العديد من الأثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي من أهمها تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية، والاستمرارية، والمحاسبة عن تعديلات العقود، واضمحلال الأصول، وتقييم المخزون، وزيادة خسائر الائتمان المتوقعة. وقد أوصى البحث بضرورة التواصل المستمر بين إدارات المنشآت ومسئولي الحوكمة والمديرين الماليين والمراجعين مع قيام إدارات المنشآت بالاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص المشاكل المحاسبية الجديدة وممارسة الأحكام مع بذل العناية المهنية الواجبة، والإفصاح الكافي عن تأثير فيروس كورونا على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، وضرورة مراعاة البنوك لمزيد من الحرص في عملية الاختيار عند منح قروض وتسهيلات خلال السنوات المالية التي من المتوقع حدوث بها أزمات ومتغيرات بيئية.

**الكلمات المفتاحية:** الخسائر الائتمانية المتوقعة، معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩، فيروس كورونا.

# Accounting for Expected Credit Losses in The Light of Regulatory and Environmental Developments - An Applied Study on The Commercial International Bank (CIB)


## Abstract:

The research mainly aims to identify the concept of expected credit losses and review how to measure them in light of regulatory developments (such as the application of International Financial Reporting Standard No. 9 IFRS 9), as well as review how to measure them in light of environmental developments (such as the outbreak of the Corona Virus COVID-19) and compare the situation Before and after the occurrence of these changes by applying to the financial statements and reports of the Commercial International Bank CIB. The research concluded that the recognition and measurement of expected credit losses – especially in the banking field – is governed by many considerations, on top of which are international accounting standards, specialized scientific and professional studies and research, and requirements. The research also concluded that the outbreak of the Corona virus has many current and potential accounting fundamental effects on accounting measurement and disclosure requirements, the most important of which is the evaluation of events that occur after the end of the financial period, continuity, accounting for contract modifications, asset impairment, inventory evaluation, and expected credit losses increase.

The research recommended the need for continuous communication between enterprise departments, governance officials, financial managers, and auditors, with facility departments inquiring from professional organizations and financial market regulators regarding new accounting problems, exercising judgments with due professional care, and adequate disclosure of the impact of the Corona virus on the results of the enterprise's business and its financial position. And the need for banks to consider more care in the selection process when granting loans and facilities during the fiscal years in which crises and environmental changes are expected to occur.


**Keywords:** Expected Credit Losses, International Financial Reporting Standard No. 9, Coronavirus.

**مقدمة البحث:**

تعتبر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تطوراً وامتدادا طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير، ويعتبر هذا استمرار في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للأزمات والتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية، حيث ألقت الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ الضوء على العديد من نقاط الضعف المتعلقة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وخاصة معيار القياس والافصاح عن الأدوات المالية، وقد أظهرت الأزمة مدى الارتباط بين الاقتصاد الكلي والأسواق المالية وتطبيق المعايير المحاسبية، مما يستوجب ضرورة وجود معايير محاسبية مقبولة قبولا عاماً ومواكبة للأزمات والتطورات البيئية المستحدثة.

ويحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) إطار عمل لتحديد مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة التي يجب الاعتراف بها. ويتطلب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في حال وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على الأداة المالية. ومع ذلك، فهو لا يحدد بوضوح أو يضع منهجية آلية لتحديد متى يجب الاعتراف بالخسائر على مدى العمر. كما أنه لا يضع الأساس الدقيق الذي تقوم المنشآت بناء عليه بتحديد السيناريوهات المستقبلية التي يجب مراعاتها عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) حسن التقدير، ويتطلب من المنشآت ويتيح لها ان تعدل منهجها، لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف المختلفة. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠)

ولتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) أن تقوم المنشآت بتقييم التغيرات في مخاطر حدوث التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. كما يجب أن يستند تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى معلومات معقولة وداعمة متاحة للكيان دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويجب على المنشآت إعداد التقديرات بناءً على أفضل المعلومات المتاحة حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية. وعند تقييم الظروف المتوقعة، يجب الأخذ في الاعتبار تأثيرات تفشي وباء كورونا وتدابير الدعم الحكومية المهمة التي يتم اتخاذها. (IASB , 2020)

يواجه تطبيق IFRS 9 مشاكل عديدة منها اللجوء الي التقديرات الشخصية في معالجة الخسائر وتكوين المخصصات الخاصة بيها مما يؤدي الي عدم تماثل المعلومات المحاسبية داخل القطاعات المالية وغير المالية. وعلى الرغم من ان نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تكون قادرة على توقع فترات الركود قبل وقت قصير من حدوثها الا ان ذلك لم يحدث ولم يتم التنبؤ به في ظل ازمة كورونا

والاحداث الاقتصادية الحالية. حيث في البداية، يمكن توقع زيادة كبيرة على مستوى النظام في المخصصات المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة، والتي قد يكون لها آثار مسايرة للدورة الاقتصادية من خلال أرباح البنوك ورأس المال التنظيمي. وقد يتطلب ذلك التحول النموذجي في المحاسبة عن خسائر الائتمان انعكاسًا للسياسة بشأن: ١) أهمية اختبارات الضغط من الجهات الإشراقية؛ ٢) الدعوة إلى البساطة في النماذج المستخدمة في القياس؛ ٣) الحاجة إلى إفصاحات أفضل ومنسقة ؛ ٤) التوقعات بشأن استخدام احتياطيات رأس المال الدورية ، و ٥) التفاعل مع الإطار التنظيمي الحالي .( Antonio Sanchez Serrano, 2019)

وقد يؤثرCOVID-19 على قدرة المقترضين ، سواء كانوا شركات أو أفراد ، على تعويض المبالغ المستحقة والخسائر الائتمانية. و قد يكون المقترضون من الأفراد والشركات معرضين بشكل خاص للتأثيرات الاقتصادية في قطاعهم الجغرافي والصناعي. وسيكون تأثير COVID-19 على خسائر الائتمان المتوقعة (أو ECL) تحديًا كبيرًا ومهمًا للبنوك وغيرها من شركات الإقراض. ومع ذلك ، يمكن أن يكون التأثير كبيرًا أيضًا على الشركات غير المالية. وذلك لأن خسائر الائتمان المتوقعة لا تنطبق فقط على القروض بل تنطبق أيضًا على العديد من الاستثمارات في الأصول المالية التي تحمل فائدة.(International Financial Reporting Bulletin, 2020)

**مشكلة البحث:**

إن المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) تم تطويره لتلبية عدم التأكد الذي تواجهه الشركات حاليًا. قبل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ كانت الشركات تميل إلى المبالغة في تقدير أصولها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) وحساب الانخفاض فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على التخلف عن السداد أو عندما يحدث التقصير بالفعل ، أي القليل جدًا ، أو متأخر جدًا. ولذلك تم تطوير المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) لإجبار الشركات على مراعاة تأثير الأحداث الحالية والمستقبلية ، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في نهاية المطاف على التعرض لمخاطر الائتمان الإجمالية للأعمال التجارية. كما كان الهدف من المعيار الدولي رقم (٩) إعداد التقارير المالية وفقا لنموذج خسارة ائتمان تفاعلي (أو تم تكبده بالفعل ) إلى نموذج خسارة ائتمان متوقع حتى يتسنى للمؤسسات التعرف على أصحاب المصلحة المعنيين وإخطارهم بالضعف وموطن الخطر المحتمل في وقت مبكر. ولذلك يجب على جميع المؤسسات إعادة تقييم الافتراضات الأساسية وراء نماذج انخفاض القيمة الحالية وإيجاد طريقة لدمج البيانات في نماذج المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بطريقة عقلانية وموثوقة ومعقولة ويمكن تحديثها حسب الحاجة.(Deloitte 2020)

ويري الباحثون أن مشكلة الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وقياسها والإفصاح عنها بشكل دقيق أحد أهم المشكلات المحاسبية المطروحة في الوقت الحالي ، حيث انه عند بناء نموذج المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) كان يتعين على مجلس معايير المحاسبة المالية إعداد منهجيات تحكم كيفية عمل نموذج المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ، وكان من الممكن أن يتضمن جزء من هذه العملية تعريف لبعض المصطلحات مثل "الزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان" و " التخلف عن السداد " والإشارة إلى منهجية تصنيف الائتمان الداخلية لتتمكن من تتبع تصنيف مخاطر الائتمان للموجودات المالية وكيفية انتقالها بين المراحل المختلفة الموضحة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

كما أن الشركات في جميع الصناعات تواجه ضغوطًا إضافية على رأس المال العامل وزيادة محتملة في مخاطر الائتمان من مستحقاتها. في هذا الضوء، نركز على الآثار المترتبة على المؤسسات عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الذمم المدينة التجارية ، وأصول العقد ، ومدينون الإيجار ، والقروض وأي أصول مالية أخرى خاضعة للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) .(محمد موسي شحاتة ، ٢٠١٩).

وبالتالي تعد مشكلة القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة من أهم مشكلات تطبيق المعيار بالإضافة إلى الآثار المترتبة على هذا الاعتراف على نتائج الاعمال. لذلك يري الباحثون ضرورة دراسة المشكلات والتحديات التي تواجه تطبيق معيار IFRS 9 وما يترتب عليه على دلالة القوائم المالية في ظل الظروف البيئية المستجدة وهو ما سوف يتناوله البحث الحالي بمشيئة الله.

**<u>ومن هنا تأتي تساؤلات الدراسة التالية:</u>**

١. ما المقصود بالخسائر الائتمانية المتوقعة؟ وما هي مراحل تطبيقها وكيفية قياسها؟
٢. هل وضع معيار IFRS 9 منهجية أو آلية لتحديد متى يجب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للأداة المالية؟ وإذا كانت الإجابة لا فكيف يمكن وضع منهجية محددة لمعالجة ذلك؟
٣. ما هو تأثير أزمة كورونا COVID-19 على خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) ؟ وهل سيمثل تحديًا كبيرًا ومهمًا للمؤسسات المالية مثل البنوك؟
٤. كيف يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 9؟
٥. كيف يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد حدوث أزمة كورونا؟

**الدراسات السابقة:**

يعرض الباحثون الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات ومحاور البحث المختلفة الأدوات المالية، الخسائر الائتمانية المتوقعة، الظروف البيئية المستجدة و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الخاص بالتصنيف والقياس للادوات المالية)، وذلك من أجل تحديد الفجوة البحثية التي لم تتناولها تلك الدراسات والتي يسعى البحث الحالي لتناولها وتغطيتها بهدف إستكمال المسيرة البحثية وإثراء الناحية التطبيقية، وذلك كما يلي:

**دراسة (محمد المهدي الأمير أحمد، ٢٠١٩ )**

تهدف الدراسة لتحليل الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولى (IFRS 9) على أنظمة المعلومات المصرفية فى القطاع المصرفى السودانى، وتناولت الدراسة عرضاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولى (IFRS 9) "الأدوات المالية"، مع التركيز على أهم التطورات التى حدثت فيه، كذلك ركزت الدراسة على التحديات التى تواجه القطاع المصرفى السودانى عند الإنتقال للتطبيق الفعلى لمتطلبات (IFRS 9) فى تصنيف وقياس الأدوات المالية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أثر المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) على قياس الخسائر الإئتمانية وذلك باعتماده طريقة واحدة لاحتساب خسارة التدنى لجميع الأصول المالية التى لا تقاس بالقيمة العادلة، كما عالج المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) تصنيف وقياس الأصول المالية.

**دراسة ( Deutsche Bundesbank, 2019)**

الهدف من تلك الدراسة اختبار وضع البنوك قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩). وتوصلت الدراسة الي ان المؤسسات الألمانية شهدت ارتفاعًا معتدلاً في مخصصات الخسارة التي تقل عن ٦٪ في المتوسط بالإضافة إلى انخفاض في نسب رأس المال من المستوى الأول (CET1) بمقدار ١١ نقطة. وسيكون من الممكن فقط قياس ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تعديلات للمعالجة التنظيمية لمخصصات الخسارة المحاسبية على المدى الطويل بمجرد ظهور بيانات قوية. لم تستفد المؤسسات الألمانية حتى الآن من الترتيبات الانتقالية التي تسمح لها بالتدرج في تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) على رأس المال التنظيمي. ولا توجد حاجة بشكل عام إلى تعديل قواعد المحاسبة ذات الصلة المنصوص عليها في القانون التجاري الألماني (HGB) ، حيث أن هذه المجموعة من القواعد تحتوي بالفعل ضمنيًا على خيار مراعاة المكونات المستقبلية في شكل مبدأ الحيطة. وكذلك مفهوم تجنيب مخصصات الخسارة العامة.

**دراسة ( عبد الحميد شاهين ، رجب محمد البغدادي ، ٢٠٢٠)**

هدفت هذه الدراسة الي تعزيز القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل III والمعيار (IFRS 9) كما حاولت الدراسة تقييم إدراك البنوك التجارية المصرية للمتطلبات والمبادئ الرقابية الخاصة بالمعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) ، وتوصلت الدراسة إلي إدراك البنوك بشكل لا بأس به بمتطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بالمعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) وكذلك بالتوجيهات والارشادات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما توصلت الدراسة أيضا إلي قيام البنوك بتخفيض حد مخصصات خسائر الائتمان لعام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق لتكوين احتياطي مخاطر المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) لمواجهة الخسائر المتوقعة.

**دراسة (مني جبار وصفوان قصي ، ٢٠٢٠)**

الهدف من هذه الدراسة وصف إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل اعتماد معايير التقارير المالية الدولية ، ووصف تأثير خيار إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على الخصائص النوعية. تم استخدام المنهج التحليلي للبحث الحالي ، وتم اختيار عينة البحث ممثلة من قبل (البنك المركزي العراقي) حيث تم تحليل القوائم المالية للبنك من قبل عينة البحث قبل إعادة التصنيف وبعد إعادة التصنيف. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج ، وهي أن استخدام خيار إعادة التصنيف لبنود القوائم المالية عند تطبيق معيار IFRS 9 قد وفر معلومات مفيدة لأسواق رأس المال ، مما ساهم في تحسين الخصائص النوعية. ومن أهم التوصيات ضرورة وضع خطة تفصيلية لطريقة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول والالتزامات المالية المتعلقة بهذا المعيار ضمن المركز المالي مما يؤثر إيجاباً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

**دراسة ( عمرو محمود ، ٢٠٢٠)**

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ (التصنيف والقياس والإفصاح) على تسعير الخدمات (عوامل تسعير الخدمات المصرفية في ضوء العوامل الداخلية والخارجية) التي تقدمها البنوك التجارية العاملة في الأردن . وتوصلت هذه الدراسة الي أن الإفصاح عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في قطاع البنوك التجارية العاملة في الأردن مرتفع يليه القياس ثم التصنيف ، وأن أهم ما يميز تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) هو تصنيف أصول البنوك الأردنية إلى فئتين قياس رئيسيتين بحيث يعتمد التصنيف على طريقة إدارة الأداة من جهة ومتطلبات التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بها ، وأن هناك أدوات واضحة تتعلق بالقياس والإفصاح. الإجراءات في البنوك الأردنية. تظهر الدراسة أن البنوك الأردنية تقوم بالإفصاحات عن

المطلوبات كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة بالربح أو الخسارة في البيان المالي. اختبار الفرضية أشار إلى أن هناك تأثير لتطبيق أبعاد المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) على العوامل التي تؤثر على عملية تسعير الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية ، وكان أبرز تأثير مع أبعاد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) للإفصاح يليه التصنيف.

**دراسة ( Dirk Beerbaum, 2020 )**

تناولت تلك الدراسة COVID-19 وعملية حساب خسائر القروض المتوقعة الحالية (CECL) مقارنة بـــ IFRS 9" خسائر القروض المتوقعة (ECL) . وقد إشارات الدراسة الي ان تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" يؤدي إلى تغييرات جوهرية في المعالجة المحاسبية للأدوات المالية. بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة ،وسيؤثر نموذج انخفاض قيمة خسارة الائتمان المتوقع الجديد للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (المشار إليه باسم "الخسائر الائتمانية المتوقعة") على حجم وطبيعة مخصصات انخفاض القيمة، وبالتالي على ميزانياتها العمومية وحسابات الأرباح والخسائر، وسيكون هذا موضع اهتمام مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الخارجيين ، بما في ذلك المستثمرين والمحللين والمنظمين. سيكون الإفصاح الفعال أمرًا أساسيًا لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم أحكام الخسائر الائتمانية المتوقعة ، نظرًا للأحكام الإدارية الجوهرية المعنية ، والتعقيدات الكامنة فيها وإمكانية زيادة تقلب الأرباح مقارنةً بالمعيار المحاسبي السابق ، المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. وتوصلت الدراسة الي□ن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، و□ن كان يعكس طريقة الإدارة، ينبغي□ن يطبق مرة واحدة، بالضرورة ودون تغيير، عند تطبيقه .ويجب□دماج جميع المعلومات المتاحة في النموذج .ونتيجة لذلك، قد لا تكون الشركات حذرة بش□ن .زيادة الجدارة الائتمانية، ولكن تغيير التوقعات الاقتصادية الكلية يشكل محركًا هامًا لنموذج الائتمان.

**دراسة (Deloitte, 2020)**

هدفت الدراسة الي مناقشة المستجدات البيئية واثارها علي معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية . حيث تؤثر جائحة فيروس كورونا ٢٠١٩-COVID) (19على الأسواق الاقتصادية والمالية الرئيسية ، وتواجه جميع الصناعات تقريبًا تحديات مرتبطة بالظروف الاقتصادية الناتجة عن الجهود المبذولة لمواجهته. وتوصلت الدراسة الي ان الاعتبارات المحاسبية الرئيسية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بحساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)التي قد تنجم عن جائحة COVID-19 وبالتركيز علي المقرضين والبنوك (يشار إليها مجتمعة بـــ "البنوك") على الرغم من أن الكثير منها سيكون قابلاً للتطبيق لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في

صناعات أخرى غير الخدمات المالية ، كما هو الحال في محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة لأصول العقد الناشئة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥). العقود المبرمة مع العملاء وذمم التجارة والإيجار وعقود الضمان المالي المقدمة لتعويض خسائر الائتمان التي تكبدها المقرضون إلى الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة. تعتبر محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك تحديًا بشكل خاص نظرًا لأن محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة لتضمين تقديرات الأحداث الائتمانية والعجز النقدي الناتج عنها بناءً على نهج مرجح الاحتمالية. تصبح هذه التقديرات أكثر صعوبة في أوقات عدم اليقين المتزايد.

**تقييم الدراسات السابقة:**

بعد عرض وتحليل الدراسات السابقة يخرج الباحثون بالنقاط التالية:

١. معظم الدراسات السابقة تناولت الاطار العام لمعيار الأدوات المالية IFRS 9 دون التطرق لموضوع الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل أكثر تفصيلاً، وبالتالي عدم التطرق للمشكلات المحاسبية الناجمة عنها.

٢. لا توجد دراسات تناولت آثار المعالجة المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة وفق معيار IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية وضبط الأداء خاصة في ظل ظروف عدم التأكد والظروف البيئية المستحدثة مثل تفشي فيروس كورونا، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية كمساهمة بحثية جديدة لسد تلك الفجوة في الدراسات السابقة، فكل متغير لا يعمل بشكل مستقل فلابد له أن يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الأخرى من حوله.

٣. الدراسات السابقة لديها أيضا العديد من القيود، أولاً: لا يزال البحث المحاسبي في هذا المجال في فترة ناشئة من التطور نظرا لحداثة تطبيق معيار الأدوات المالية IFRS 9 ، وبالتالي فإن مراجعة الأدبيات ليست موجهة إلى القضية التي تم التحقيق فيها ولكن إلى دراسات من المجالات ذات الصلة. ثانيًا: يعتمد تقييم النماذج المتنافسة وفائدتها في اتخاذ القرار على الخلفيات المفاهيمية للأدب المحاسبي، وليس على الأدلة التجريبية بسبب نقص البيانات. ويؤدي هذا التقييد أيضًا إلى اقتراح أبحاث مستقبلية.

٤. لم يحدد المعيار الدولي IFRS 9 نموذج معين للمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة كما انه بشكل عام لم يتطرق للتفاصيل وكيفية المعالجة في حالة الظروف الطارئة والمستحدثة، مما قد يفتح المجال للتقدير الشخصي للخسائر الائتمانية المتوقعة وهذا يؤثر على تماثل المعلومات والأداء المالي للشركات.

**أهمية البحث :**

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة تنبع من أهمية الموضوع الذي تتناوله، سواء علي المستوي الاجتماعي من ناحية ومستوي الفكر المحاسبي من ناحية أخرى، حيث يتناول البحث موضوعاً حيوياً يعد من اهم الموضوعات في الآونة الأخيرة ، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

**أ. الأهمية العلمية**

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في تحديد المشكلات المحاسبية المرتبطة بالمعالجة المحاسبية عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك من خلال عرض تلك المشكلات التي تتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة وتوضيح القصور في المعايير المحاسبية الدولية والمحلية في هذا المجال، وتوفير إطار للمعالجة المحاسبية المناسبة ، الأمر الذي يجعلها تتواكب مع التطورات الحديثة والظروف المستجدة في بيئة الأعمال وللقضاء علي أي فجوات يمكن ان تحدث في اجراء المعالجة المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة للاصول المالية ، مما يتيح ويفتح مجال لتطوير المعايير المحاسبية ووضع مقترحات فعالة تهدف لمعالجة تلك المشكلات.

**ب. الأهمية العملية**

تتمثل الأهمية العملية للبحث في تحديد المشكلات التي تشوب المعالجات المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف البيئية المستحدثة من اجل وضع اطار لتطوير المعالجة المحاسبية المرتبطة بالخسائر الائتمانية المتوقعة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية من خلال مساعدة واضعي المعايير في إيجاد حلول لتلك المشكلات من خلال التركيز علي تحديد تلك المشكلات ، وهو ما يرتقي بجودة التقارير المالية في بيئة الاعمال والحد من عدم تماثل المعلومات ، ومن ثم تعزيز شفافية هذه التقارير وزيادة قدرة المحاسبين علي اجتياز الصعوبات الحالية في بيئة الاعمال المعاصرة ، ومحاولة توفير معلومات ذات جودة عالية لمستخدميها.

**هدف البحث:**

تتمثل أهداف البحث في هدف رئيسي ويشتق منه مجموعة من الأهداف الفرعية، ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في استعراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المستجدات البيئية والتنظيمية، ويشتق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

١. توضيح ماهية وطبيعة الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعايير الدولية المهنية والمقررات التنظيمية.
٢. توضيح الاثار المحتملة لأحد المستجدات البيئية (مثل فيروس كورونا) على القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفق لمعايير المحاسبة الدولية والمحلية ومقررات لجنة بازل.

٣. توضيح مشاكل الاعتراف والقياس الحالية للخسائر الائتمانية المتوقعة وفق للمعايير المحاسبية ذات الصلة والمقررات التنظيمية وتوضيح تأثيرها على المؤسسات المالية وخاصة البنوك.

**منهج البحث:**

سيعتمد الباحثون في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، حيث سيقوم باستخدام المنهج الاستقرائي في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من الكتب والرسائل العلمية والدوريات العربية والأجنبية العلمية المتخصصة في مجال البحث فيما يتعلق بالمحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما سيستخدم الباحثون المنهج الاستنباطي في التعرف على الوضع الحالي للمشكلة والقيام بدارسة تطبيقية تتضمن تحليل القوائم المالية للبنك التجاري الدولي للتعرف علي المعالجات المحاسبية الحالية للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل تطبيق معيار IFRS 9 وفي ضوء أزمة كورونا.

**حدود البحث:**

يقتصر البحث على عرض أوجه القصور في الاعتراف والقياس والعرض والافصاح المحاسبي المتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف البيئية والتنظيمية المستجدة بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) وعرض المشكلات والقيود والتحديات الناتجة من التطبيق في قطاع البنوك المصرية وتقديم مقترحات للتطوير في المعالجة المحاسبية للخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل ظروف عدم اليقين لتحسين جودة التقارير المالية وبالتالي لن يتعمق البحث في الدراسة في خلاف هذه الجوانب إلا بالقدر الذي يخدم الهدف من هذا البحث.

**محتويات البحث:**

لتحقيق الهدف المنشود من البحث وتناول مشكلته بصوره علمية ومنطقية واختبار فروض البحث يتكون الهيكل الأساسي للبحث (الإطار النظري والتطبيقي) أو خطة البحث من العناصر التالية:

أولاً: ماهية وطبيعة الخسائر الائتمانية المتوقعة

ثانياً: المتغيرات البيئية والتنظيمية وعلاقتها بالخسائر الائتمانية المتوقعة

ثالثاً: الدراسة التطبيقية على البنك التجاري الدولي CIB

## أولاً: ماهية وطبيعة الخسائر الائتمانية المتوقعة:

ترتب على تأخر الاعتراف بخسائر الديون سلسلة متعددة من الأزمات المالية التي حدثت للعديد من الشركات وما صاحبها من انهيارات مالية في العديد من الدول، فقد شهد العالم في عام ٢٠٠٨ أزمة مالية عالمية أثرت على اقتصاديات معظم دول العالم وذلك نتيجة تأخير الاعتراف بخسائر الديون مما ألزم الجهات المسئولة عن وضع المعايير بإصدار العديد من المعايير المحاسبية، كما قامت لجنة بازل

للرقابة المصرفية بإصدار بازل ٣ للحد من الاثار السلبية لأي أزمة مالية والتي تركز أساساً على زيادة نسبة الاحتياطي لمواجهة خسائر القروض، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار معيار للأدوات المالية وهو المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ (IFRS 9) والذي تم بموجبه عرض نموذج للاعتراف بخسائر الديون لقياس الخسارة المتوقعة وألزم البنوك بالاعتراف بمخصصات خسائر القروض. إذ أنه قبل صدور المعيار كان يعتمد حساب المخصصات على البيانات التاريخية بما يساعد المسئولين بالشركات والبنوك على إدارة الأرباح من خلال زيادة أو تخفيض نسبة المخصص وبالتالي تخفيض أو زيادة الأرباح، وعند تطبيق المعيار اتضح أنه يؤثر على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض (Loan Loss Provisions) مما يؤدي إلى حدوث تعديلات جوهرية في الاعتراف والقياس المحاسبي للخسائر الإئتمانية . (عبد المنعم، ٢٠٢٠، ص١).

**١. تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة ونشأتها وتطورها:**

تُعرف الخسارة المتوقعة للأصل المالي على أنها المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان المتعلقة بمخاطر حدوث التعثر في السداد كأوزان ترجيحية، أو بمعنى أخر هي القيمة الحالية المقدرة للعجز النقدي المتوقع على مدى العمر المتوقع للأصل والذي يقصد به الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقاً للشروط التعاقدية والتدفقات النقدية التي من المتوقع أن تحصل عليها المؤسسة فعلياً. وبذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB باستخدام مصطلح "خطر حدوث التعثر" بدلاً من "احتمال التعثر" في تعريفه لخسارة الإئتمان المتوقعة. (IASB, IFRS 9)

هذا وتواجه البنوك بعض المشاكل عند ممارسة عمليات الإقراض وهي ما تسمى بالمخاطر الإئتمانية حيث تواجه البنوك مشكلة تقدير وقياس المخاطر المختلفة التي تحيط بالقروض ومن ثم محاولة التقليل من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنوك لعوائد من هذه القروض وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها. (الشرقاوي، حسن، ٢٠١٥، ص ٤٧٩).

ويعرف البنك المركزي المصري مخاطر الإئتمان على أنها "الخسائر الناجمة عن عدم قيام العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقاً لشروط التعاقد وتشمل مخاطر الإئتمان بنوداً داخل الميزانية كالقروض، وبنوداً خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦، ص ١٧).

بينما يعرّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ خسارة الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا (بالقيمة النقدية) على أنها "جزء من خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى العمر والتي تمثل الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة عن التخلف عن السداد على أداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ

التقرير"، ويحدث من ذلك إختلاف في الفهم ، حيث ان الخسائر الإئتمانية المتوقعه ليست مقدار النقص النقدي على مدار ١٢ شهرًا، ولكنها الخسارة الكاملة لأحد الأصول مرجحة باحتمال حدوث تلك الخسارة خلال الاثني عشر شهرًا القادمة. (Schutte, et, al., 2020, p. 2)

وقد شهدت الآونة الأخيرة تزايداً كبيراً في حالات التعثر المصرفي سواء على المستوى العالمي أو المحلى الأمر الذي دفع الكثير من الدراسات والهيئات العلمية والمهنية إلى البحث عن طرق مناسبة لتعريف وقياس مخاطر الإئتمان فهناك من أشار إليها علي أنها الخسائر المتوقعة الناتجة عن احتمالية إخفاق العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً للبنود المتفق عليها، مما يؤدي إلى تعرض رأس مال البنك إلى المخاطر بشكل حاد. (شحاته، ٢٠١٦، ص ٩٥).

وتتعدد أنواع مخاطر الإئتمان والتي ينشأ معظمها بسبب ضعف عملية التنويع في المحافظ الإئتمانية وكذلك ضعف إجراءات عملية منح الإئتمان وذلك نتيجة عدم كفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة بالبنوك، ويمكن تحديد أهم مخاطر الإئتمان وفقاً لمصدرها كما يلي: (حسين، ٢٠١٤، ص ٥٩).

١. مخاطر العميل وتنشأ بسبب السمعة الإئتمانية للعميل ومركزه المالي.
٢. مخاطر الظروف العامة وترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية التي تمر بها البلاد.
٣. مخاطر القطاع الاقتصادي لصناعة العميل حيث أن لكل قطاع اقتصادي المخاطر المرتبطة به.
٤. مخاطر مرتبطة بالبنك وترتبط بمدى كفاءة إدارة الإئتمان في متابعة القروض المقدمة للعملاء.

منذ السبعينيات، إستندت محاسبة خسائر الإئتمان على منهج الخسارة المتكبدة، والذي يؤجل الاعتراف بالخسائر حتى يكون من المحتمل حدوث مثل هذه الخسائر. تؤدي الاحتمالية هذه بشكل كبير إلى تأخير الاعتراف بخسائر الإئتمان على القروض، ويمكن أن تؤدي إلى مخصصات تعتبر "أقل من الخسائر الحقيقة أو يتم الأعتراف بها متأخرا"، كما لوحظ في تقرير مجلس الاستقرار المالي لعام ٢٠٠٩ The Financial Stability Board (FSB) ، فإن تقييد القدرة على تضمين الظروف المستقبلية عند إنشاء مخصصات خسائر الإئتمان يزيد التقلب في قائمة الدخل، وبناءً على ذلك، أوصت المنظمات المهنية بأن يعيد واضعو معايير المحاسبة النظر في كيفية حساب المؤسسات لخسائر الإئتمان في أعقاب الأزمة المالية. (Walker, 2019, p.1).

هذا وتعد الإنتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والذي يعتمد علي منهج الخسارة المتكبدة الدافع الأساسي نحو إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وتبني نهج الخسارة المتوقعة، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي: (عبدالعال، ٢٠٢٠، ص. ص ١٣٢-١٣٣).

١. الاعتماد على أربعة تبويبات مختلفة لتصنيف الأصول المالية يتم قياسها وفقاً لأساسين مختلفين للقياس المحاسبي وهما القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة، مما يجعل المحاسبة عن الأدوات المالية في ظل المعيار معقدة وصعبة التطبيق، وهو ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في أسباب إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
٢. أن تصنيف الأصول المالية الوارد في المعيار يعتمد على نية الإدارة وهو ما يؤدى إلى استناد التصنيف على الحكم الشخصي للإدارة، مما يصعب معه تحقيق القابلية للمقارنة سواء على مستوى المنشأة ذاتها عبر الفترات المالية أو بين المنشآت وبعضها البعض.
٣. الاعتماد على القياس المختلط في قياس قيمة الأدوات المالية حيث يعتمد المعيار على كل من القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة مما يصعب من تحقيق القابلية للتجميع حيث ستصبح القوائم المالية في ظل المعيار عبارة عن خليط غير متجانس.
٤. وجود تعارض بين أسس قياس الأدوات المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وأدوات التحوط لها والتي يتم قياسها من خلال التكلفة المستهلكة مما يزيد من مشكلة القياس المختلط، ويعد ازدواجية في استخدام أساسين مختلفين للقياس لقياس الأداة المالية وأداة التحوط لها.
٥. الفصل بين الأداة المالية والأداة المالية المشتقة الموجودين في عقد واحد، مما سيؤدي إلى عدم وضوح الآثار الناتجة عن العقد ككل على الرغم أنهما وحدة واحدة.
٦. تطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المحققة أو المتكبدة وليس المتوقعة أدى إلى تأخر الاعتراف بخسائر القروض حيث لا يتم الاعتراف بخسائر القروض وتكوين مخصصات الخسائر إلا عند تعثر قرض أو أصل مالي.

وبناء علي ذلك طور مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ من خلال ثلاث مراحل وهي: تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية، وانخفاض القيمة، ومحاسبة التحوط. ففي عام أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الجزء الأول من معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ والمتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية. ويعتمد التصنيف على نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة من حيث إدارة الأصل وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل. أما المرحلة الثانية فهي انخفاض قيمة الأدوات المالية، وتحتوي هذه المرحلة على التغيير الأساسي في هذا المعيار. المرحلة الأخيرة هي محاسبة التحوط عندما تطبق المنشأة معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ لأول مرة فقد تختار الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ بدلاً من متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩، بمعني أن تكون هذه المرحلة اختيارية. (Orban, Tamimi, 2020, p. 1260).

ومن هنا يشير التحول من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ إلى تغير هام في المحاسبة عن الأدوات المالية، حيث يتم التحول من معيار يقوم على أساس القواعد إلى معيار يقوم على أساس المبادئ، حيث أن القواعد لا تتكيف مع البيئة في ظل بيئة متغيرة مليئة بالمعاملات المبتكرة، وقد تم الاستبدال خلال عدة مراحل متطورة، ففي نوفمبر ٢٠٠٩ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار IFRS 9 مسودة مبدئية كخطوة أولى والتي تشمل على تصنيف وقياس الأصول المالية، وفي أكتوبر ٢٠١٠ قام المجلس بإصدار المسودة الثانية للمعيار والتي تتضمن المتطلبات المحاسبية الجديدة لتصنيف وقياس الالتزامات المالية، وفي نوفمبر ٢٠١٣ أصدر المجلس المسودة الثالثة لتتضمن تعديلات تشمل إرشادات عن محاسبة التحوط، وفي يوليو ٢٠١٤ انتهى مجلس معايير المحاسبة الدولية من التعديل النهائي لمسودة معياره وأصدر التعديل النهائي لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ والذي يتضمن نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة الجديد بدلاً من نموذج الخسائر المتكبدة، على أن يتم تطبيق المعيار بشكل ملزم للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، مع السماح بالتطبيق المبكر. (السعيد، ٢٠٢٠، ص. ص ١٤١-١٤٢).

أثارت الأزمة المالية والمصرفية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين انتقادات للتأخر في التعرف على الخسائر بموجب أساليب الخسارة المتكبدة في المحاسبة عن خسائر الإئتمان، كان كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة يهدفان إلى جعل محاسبة خسائر الإئتمان أكثر تطلعا للمستقبل وأسرع توقيتا، في البداية ، اقترح كل منهم طرقًا مختلفة في مسودة عرض مجلس معايير المحاسبة الدولية لعام ٢٠٠٩ (ED) و ٢٠١٠ ED، ثم أصدرا وثيقة تكميلية مشتركة بين مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي / المجلس الدولي لمعايير المحاسبة لعام ٢٠١١ ومقترحات متابعة تهدف إلى تحقيق حل متقارب للخسارة الإئتمانية المتوقعة. (O'hanlon, et, al., 2018, p. 3)

هذا وأصبحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) مرجعًا لا غنى عنه ومقبولة في أكثر من ١٢٠ دولة، وتعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مهمة لزيادة الشفافية والمساءلة وكفاءة المعلومات المالية للشركات وخاصة الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية، حيث كانت هناك حاجة إلى تحسين الإبلاغ المالي للأدوات المالية، والطلب المتزايد من مستخدمي القوائم المالية لوضع معيار جديد للأدوات المالية، وهو أكثر وضوحًا وأبسط من معيار المحاسبة الدولي ٣٩، بالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ إلى أكبر تأثير في تسليط الضوء على الحاجة الملحة لإصدار معيار جديد للأدوات المالية، بعد العديد من الاقتراحات ومسودات العرض، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد عدة

اقتراحات وعرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في يوليو ٢٠١٤ وأصبح إلزاميًا للتنفيذ في ١ يناير ٢٠١٨. (Ildiko Orban, Oday Tamimi, 2020, p. 1261)

واستجابة لمطالب العديد من الجهات المعنية بضرورة تحسين محاسبة الأدوات المالية بشكل سريع قسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مشروعه لاستبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بالمعيار الجديد IFRS 9 إلى ثلاث مراحل رئيسية وهي كما يلي: (محمد المهدي، ٢٠١٩، ص. ص ٩-١٠).

١. **المرحلة الأولى:** تصديق وقياس الاستثمارات المالية: وفيها يتعامل المعيار الجديد مع تصنيف وقياس الاستثمارات المالية فقط بدلاً من الاستثمارات والالتزامات المالية، والإبقاء على المتطلبات الحالية بالنسبة للالتزامات المالية على أن يتم دراستها في وقت لاحق.
٢. **المرحلة الثانية:** منهجية انخفاض القيمة أو المحاسبة عن الاضمحلال في القيمة وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية: وتشمل دراسة جدوى نموذج الخسارة المتوقعة لانخفاض قيمة الاستثمارات المالية، وتشمل أيضاً متطلبات وشروط إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية.
٣. **المرحلة الثالثة:** محاسبة التغطية عن المخاطر (محاسبة التحوط): وتشمل كيفية تحسين وتبسيط متطلبات محاسبة التحوط المنصوص عليها في المعيار القديم IAS 39.

وفي نفس السياق يمكن القول أيضاً أن نموذج الخسائر الفعلية واجه العديد من الانتقادات في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، وتركزت هذه الانتقادات بصفة أساسية على أنه يمثل نظرة خلفية تؤدي إلى تأخير الاعتراف بخسائر الإئتمان ، كما أنه لا يعكس جميع خسائر الإئتمان الملازمة لمحافظ القروض، وأنه على الرغم من تقييده للجانب الحكمي والتقديري في تكوين المخصص إلا أنه تم استغلاله في إدارة الأرباح، ونتيجة لذلك دعت لجنة العشرين واضعي المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية للعمل معاً لوضع معايير عالمية عالية الجودة، وقد تمت الاستجابة بالفعل وبدأ التعاون لوضع معايير جديدة للأدوات المالية وتطوير نموذج جديد لقياس خسائر الإئتمان يمتاز بالتوجه المستقبلي بما يعكس خسائر الإئتمان المتوقعة وليس المتكبدة، وتم تقسيم هذا الهدف إلى ثلاث مراحل وهي مرحلة تصنيف وقياس الأدوات المالية، مرحلة تدهور الأدوات المالية، ومرحلة التحوط. (مختار، ٢٠١٧، ص. ص ٥٨٤-٥٨٥).

**٢. مراحل تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) منهجاً ذا ثلاث مراحل للاعتراف بالانخفاض في قيمة الإئتمان والذي يعتمد على التغيرات الملحوظة في جودة إئتمان الموجودات المالية منذ الاعتراف الاولي بها، وتنتقل الموجودات بين هذه المراحل الثلاثة وفقاً للتغيرات في الجودة الإئتمانية وتحدد هذه

المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة، كما يلي: (Gross, et, al., 2020, p. 7) ، (مشراوي، ٢٠١٩، ص ٧٤٥) ،(عبد الرؤوف، ٢٠١٨، ص ٦٠):

**المرحلة الأولى:** أول ما يتم الاعتراف بالأداة المالية ضمن الموجودات المالية للبنك يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة لها لمدة ١٢ شهراً اعتماداً على مؤشر Proxy للتوقعات الأولية لخسائر الإئتمان، ويسجل مبلغ الخسارة الإئتمانية المتوقعة كمخصص انخفاض القيمة ضمن المصاريف، ولا يؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد على الموجودات المالية اذ تحسب بطريقة معدل الفائدة الفعلي لإجمالي القيمة الدفترية (أي دون خصم مخصص انخفاض القيمة)، وعند إعداد التقارير المالية يحدد البنك ما إذا كان هناك ارتفاعاً في المخاطر الإئتمانية منذ الاعتراف بالأداة المالية أم لا، فإذا تبين أن احتمال تعثرها منخفض فذلك يعني انخفاض مخاطرها الإئتمانية ، أما إذا تبين العكس فهنا سوف يتم المرور إلى المرحلة الثانية الموالية.

**المرحلة الثانية:** يتم الانتقال من نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة لـــ ١٢ شهر إلى الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، إذا تبين أن هناك ارتفاعاً في مخاطر الإئتمان مقارنة بجودته عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية فعندئذ يتم الاعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمرها كاملاً، مما يترتب عليه ارتفاعاً مهماً وكبير نسبياً في مخصصات انخفاض القيمة، وتبقى عملية حساب إيرادات الفوائد دون تغيير عن النهج المتبع في المرحلة الأولى.

وقد حدد المعيار رقم (٩) الحد الذي يجب عنده الاعتراف بالخسائر الإئتمانية على مدى عمر الأداة المالية (بافتراض متوافق عليه وليس شرطاً مطلقاً) بأنه يتحقق عندما تكون الدفعات التعاقدية مستحقة لاكثر من ٣٠ يوماً، ويمكن اجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان لمجموعة من الأدوات المالية بناء على أساس جماعي، ويتم الاعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما يكون هناك ارتفاع جوهري في مخاطر الإئتمان حتى لو لم تتوفر أدلة على الارتفاع على المستوى الفردي.

**المرحلة الثالثة:** يتم الانتقال من المرحلة الثانية الى المرحلة الثالثة إذا تبين أن هناك تدهور في جودة الإئتمان أي تحققت الخسائر الإئتمانية أو انخفضت قيمة الأداة المالية فعلياً، كما يمكن أيضاً الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثالثة مباشرة إذا حدث ذلك فعلاً، ويبقى الاعتراف بالخسائر الإئتمانية على مدى عمر الأداة المالية في هذه المرحلة، ويؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد على الموجودات المالية اذ تحسب بمعدل الفائدة الفعلي لإجمالي التكلفة المطفأة (أي صافية من مخصص انخفاض القيمة).

إن المرور من مرحلة إلى أخرى قد لا يكون ضرورياً إذا تبين أن هناك تحسناً في جودة الإئتمان وانخفاض مخاطره، ففي هذه الحالة أخذ المعيار رقم (٩) ذلك بعين الاعتبار، اذ يمكن الانتقال من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية أو من المرحلة الثانية إلى الأولى إذا تبين وجود ذلك التحسن، وينبغي أن يدعم البنك ذلك الانتقال بالمستندات المعززة للتحسن ويقدم الأسباب الكافية لتبرير ذلك.

أجاز كل من معيار IFRS 9 ومقررات بازل III إمكانية الترقي بين المراحل الثلاث لتصنيف محفظة القروض المصرفية وذلك عند حدوث تحسن في جودة الإئتمان وتوفر مبررات كافية وموثقة تدل على جودة المحفظة الإئتمانية ، والتي تجعل من الممكن الانتقال من المرحلة الثالثة إلى الثانية أو من المرحلة الثانية إلى الأولى، مع التشديد على عدم اعتبار السداد المبكر للأقساط أحد ضوابط الترقي للمراحل الأفضل: (محمد موسى شحاته، ٢٠١٩، ص ٤٨٨):

- **ضوابط الترقي من المرحلة الثانية إلى الأولى:** يشترط استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية للمرحلة الأولى، وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد المرتبطة بها، وبعد مرور ثلاثة شهور من الانتظام في السداد يتم انتقال الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى الأولى.
- **ضوابط الترقي من المرحلة الثالثة إلى الثانية:** يتعين ألا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى الثانية إلا بعد استيفاء: كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية، وسداد ٢٥٪ من أرصدة الأصل المالي المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة سواء المجنبة أو المهمشة، وكذلك الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل.

ومفاد ما سبق أنه نتيجة قياس مخاطر الإئتمان توجد خسائر متوقعة أو فعلية كل فترة زمنية، إما سنوية أو بصفة مستمرة طوال مدة الاحتفاظ بالأداة المالية وفق المراحل الثلاثة السابقة، يتحتم على البنك مراقبتها باستمرار للاعتراف بها، على أن يتم قياس تلك الخسائر الإئتمانية من إدارة مخاطر الإئتمان بالبنك، واذا زادت مخاطر الإئتمان وفق الجدول عليه يتعين على البنك تعديل الأصل المالي إلى المرحلة التي حدثت بها زيادة في خطر الإئتمان وفق البيانات المستقبلية المتوقعة لمراعاة قياس وتحديد قيمة المخصصات الواجب تكوينها لمقابلة خسائر الإئتمان المتوقعة.

**٣. طرق معالجة الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً لإرشادات وتعليمات المنظمات المهنية والعلمية:**

**أ. <u>إصدارات (IASB)، (FASB):</u>**

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حث قادة مجموعة العشرين واضعي المعايير المحاسبية على إعادة النظر في نموذج الخسارة المتكبدة من خلال تحليل الأساليب البديلة للتعرف على خسائر القروض وقياسها التي تتضمن نطاقًا أوسع من المعلومات الإئتمانية المتاحة. استجابة لهذا الطلب، بدأ واضعو

معايير المحاسبة في تطوير نماذج خسارة الإئتمان المتوقعة (ECL) التي تأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من معلومات الإئتمان والاقتصاد الكلي ولها طبيعة أكثر تطلعية، نتيجة لهذا العمل أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩) في يوليو ٢٠١٤، والذي يقدم نهج الخسائر الإئتمانية المتوقعة، بينما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) معيار المحاسبة (ASC 326) ، الذي يقدم نهج خسارة الإئتمان المتوقعة الحالية (Current Expected Credit Losses) ، في يونيو ٢٠١٦.

تختلف مناهج ECL وCECL من عدة نواحي، ويتمثل الاختلاف الرئيسي في حقيقة أنه بينما يفرض منهج CECL حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة لجميع الأصول المالية التي تقع ضمن نطاقه منذ بدايتها ، فإن منهج الخسائر الإئتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ يقدم منهجًا مزدوجًا لقياس خسارة الإئتمان حيث يتم قياس مخصص الخسارة عند مبلغ يساوي إما خسائر الإئتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا لتلك الموجودات المالية المصنفة في المرحلة ١ أو الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر لتلك الأصول المصنفة في المراحل ٢ (الأصول المالية المعرضة "لزيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان") و ٣ (" الموجودات المالية المتعثرة "). European Systemic (Risk Board, 2019, p.2)

وبالتالي تعد مشكلة الاعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة وقياسها بشكل دقيق والافصاح عنها واحدة من المشكلات التي تفاقمت بصورة واضحة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث أكد الباحثين والمهنيين والقائمين على التنظيم أن تأخر الاعتراف بالخسائر الإئتمانية والانتظار لحين حدوثها بصورة فعلية والاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في قياس هذه الخسائر وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (IAS 39)، واستجابة لمقترحات الباحثين وضغوط الممارسين والقائمين على التنظيم وتطلعات المستثمرين، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 بهدف وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملاءمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها ودرجات عدم تأكدها. (شحاته، ٢٠١٩، ص ٤٧١)

ويتطلب المعيار IFRS 9 أن تأخذ المنشأة في الاعتبار زيادة حجم المعلومات المطلوبة عند تحديد توقعاتها لخسائر الإئتمان، حيث يطلب تحديداً من المنشآت المكلفة بالتقرير إدراج معلومات عن الأحداث السابقة والظروف الحالية، فضلاً عن توقعات معقولة ومدعومة في قياسها لخسائر الإئتمان المتوقعة، والأهم من ذلك المعيار الجديد يلغي القيود والمتطلبات الصارمة لمعيار IAS 39 للاعتراف بخسائر الإئتمان. وقبل قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 يتعين على المنشأة الاعتراف

بالأصل أو الالتزام المالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية، كما ينبغي عليها عند الاعتراف الأولي القيام بقياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، وتقوم المنشأة بتصنيف الأصول المالية حتى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة على أساس كل من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية، وأيضاً خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي. (عمران، ٢٠٢٠، ص ٣٥).

**ب. الخسائر الإئتمانية المتوقعة بمقررات بازل III:**

قدمت مقررات بازل III عدة أساليب لقياس مخاطر الإئتمان وتحديد الخسائر الإئتمانية المرتبطة بها وسياسات تكوين المخصصات بشأنها، ويمكن تناول هذه الأساليب على النحو التالي: (شاهين، البغدادي، ٢٠١٩، ص ١٢١)، (شحاته، ٢٠١٩، ص ٤٨١)، (Bernd, Hapham, 2020, p. 5).

**الأسلوب المعياري أو النمطي:**

ويقوم هذا الأسلوب على أساس إعطاء أوزان مخاطرة للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي للبنك اعتماداً على التصنيفات الإئتمانية الصادرة من المؤسسات الدولية للتصنيف الإئتماني (مؤسسة استناندرد اند بورز ومؤسسة موديز ومؤسسة فيتش) بشأن الملاءة أو الجدارة الإئتمانية سواء للبنوك أو الشركات أو الدول، مع الاخذ في الاعتبار تأثير العديد من العوامل منها الظروف البيئية، الوضع التنافسي، القدرة المالية، وجودة الإدارة، وتعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق التي تناسب كافة البنوك ذات الإمكانيات البسيطة والتي تمارس أنشطة غير معقدة، حيث يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الإئتمان بنسبة ٨٪ من اجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في ظل التركيز على نوعية المقترض ومدى جدارته الإئتمانية وقدرته على السداد.

**أسلوب التصنيف الداخلي:**

يعد هذا الأسلوب بمثابة نظام مصمم خصيصاً للبنك، ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهه ويتعين على البنوك استيفاء الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات التي تحددها السلطات الرقابية والإشرافية لتطبيق هذا الأسلوب فضلاً عن الاعتماد على التقديرات الذاتية للبنك في قياس مكونات المخاطر الإئتمانية ، وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى منهجين لقياس مخاطر الإئتمان كما يلي:

- **أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:** يرتكز الأسلوب الأساسي على قيام البنوك بتحديد احتمالات التعثر PD بناءا على تقديراتها الذاتية، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية والاشرافية في تقدير كل من قيمة المديونية عند التعثر EAD والخسارة عند التعثر LGD وأجل الاستحقاق M.

- **أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:** حيث يرتكز على قيام البنوك بتحديد كافة مكونات المخاطر بناءاً على تقديراتها الذاتية في تحديد كل من احتمالات التعثر PD وقيمة المديونية عند التعثر EAD والخسارة عند التعثر LGD وأجل الاستحقاق M، بالإضافة إلى تحديد معامل الارتباط R الذي يعكس مدى التأثير في قيمة الأصل والمخاطر التي يتعرض لها عند حساب معدل كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الإئتمانية.

كما قدمت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حزمة من المبادئ الفعالة لإدارة مخاطر السيولة والاشراف عليها في ضوء ما يلي: (Ernest & Young, 2016) ، (الميهي، ٢٠١٥، ص ٣٩٧).

- مسئولية البنك عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، حيث يجب أن يتم وضع هيكل لإدارة السيولة بالبنك، وضرورة وضع خطط وأطر قوية لإدارة مخاطر السيولة بهدف الحفاظ على معدلات سيولة كافية.
- حوكمة إدارة مخاطر السيولة، حيث يجب أن تقوم الإدارة العليا بوضع استراتيجيات وسياسات وإجراءات موضوعية لتحديد وقياس مخاطر السيولة وتفعيل إجراءات الرقابة عليها، فضلاً عن ضرورة قيام الإدارة العليا بمراجعة تقارير السيولة البنكية والتي تعكس معدلات تطورها وعرضها على مجلس الإدارة بصفة دورية لإعداد الخطط والسياسات الطارئة لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفاعلية.
- قياس وإدارة مخاطر السيولة، حيث يجب على إدارة البنك تبني خطوات منهجية وموضوعية تساهم في تحديد وقياس ومتابعة مخاطر السيولة والرقابة عليها في ظل الظروف العادية وغير العادية.
- ضرورة قيام البنوك باستخدام مؤشرات موضوعية للوقوف على معدلات السيولة الحقيقية التي تشكل مصدات قوية لمواجهة المخاطر من خلال استخدام نسبة تغطية السيولة، ومعدل صافي التمويل المستقر في إطار تفعيل المراجعة الرقابية لمقررات لجنة بازل.

## ثانياً: المتغيرات البيئية والتنظيمية وعلاقتها بالخسائر الائتمانية المتوقعة:

المحاسبة كانت ولا زالت مواكبة للمتغيرات البيئية والتنظيمية التي تعمل فيها، والتي تمثل مكوناً مهما من مكونات هذه البيئة، وفي ظل تطورات الازمات المالية وجائحة كورونا وإنعكاساتها على جميع القطاعات والمجالات فكان ولابد للمحاسبة أن تستجيب لهذه التطورات بما يتناسب مع الحاجة الى القياس والافصاح المحاسبي وصولا الى المعلومات التي توفرها المحاسبة للمستخدمين المختلفين. ومهنة المحاسبة شأنها شأن أي مهنة أخري تتأثر بالتغيرات في البيئة المحيطة، ولابد لها من مواكبة تلك

التغيرات بالشكل الذي يساهم في تحقيق أهدافها. ومن هنا يجب دراسة تلك المتغيرات بشكل مفصل من اجل تحديد تأثيرها علي منهجية المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية بشكل محدد.

**١. المتغيرات البيئية المرتبطة بالخسائر الإئتمانية المتوقعة:**

تتأثر مهنة المحاسبة بالبيئة المحيطة بها وتؤثر فيها ، وبما أن المحاسبة أحد النظم المعلوماتية المتواجدة في اية منظمة فإنها بالتأكيد تتأثر وتؤثر في البيئة المحيطة ، فما هي الا مرآة عاكسة للبيئة ومتطلباتها ، ولما كانت البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتكنولوجية والتنظيمية تحتفظ بصفة التغير بمرور الزمن ، لذا يطلق عليها المتغيرات البيئية تلك التي ستؤثر بالضرورة علي مهنة المحاسبة وتحثها على ضرورة التكيف معها ، لتلبية حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، تلك الحاجات التي تتصف بالتغير تبعاً للتغيرات التي تطرأ في البيئة المحيطة ، لذا ولكي تكون المحاسبة ذا نفع اكبـــر ، عليها ان تساير هذا التغير (التغير في البيئة المحيطـــة والتغير في حاجات المجتمع الى المعلومات المحاسبية ) إلا انه قد لا تتمكن من مسايرة هذا التغير لعوامل كثيرة تفرضها الظروف الداخلية والخارجية ، ولجعلها تحقق اهدافها بفاعلية لابد من البحث عن هذه العوامل وتحديدها ، ووضع المقترحات لتجاوز آثارها السلبية ، من هنا تصبح الحاجة ملحة للقيام بدراسة هذه المتغيرات فيما يلي :

**١. تداعيات أزمة فيروس كورونا:**

لقد أثرت جائحة كورونا على الأسواق الاقتصادية والمالية، وواجهت جميع الصناعات تقريبا تحديات مرتبطة بالظروف الاقتصادية الناتجة عن جهود معالجتها، فعلي سبيل المثال، شهدت العديد من الشركات في صناعات السفر والضيافة والترفيه والبيع بالتجزئة انخفاضاً حاداً في الإيرادات ، فضلاً عن تقلبات الأسواق المالية وتآكلها ، وتدهور الإئتمان ، ومخاوف السيولة ، والزيادات الأخرى في التدخل الحكومي ، وزيادة البطالة ، والانخفاضات الواسعة في الإنفاق الاستهلاكي التقديري للمستهلكين ، وزيادة مستويات المخزون ، وانخفاض الإنتاج بسبب انخفاض الطلب ، وتسريح العمال والإجازات ، وإعادة الهيكلة ، وغيرها . ويمكن أن يؤدي استمرار هذه الظروف إلى تراجع اقتصادي أوسع نطاقاً قد يكون له تأثير سلبي طويل الأجل في النتائج المالية للشركات. (Danyluk ، 2020)

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يمثل فيروس كورونا خطرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، وله نفس آثار الأزمات المالية العالمية. لذلك، فقد تتأثر معظم الشركات بآثاره، الأمر الذي يفرض على كل شركة إجراء إعادة تقييم لأنشطتها وممارساتها مع مراعاة الحقائق والظروف والخصوصية لكل شركة. فمع انتشاره في جميع العالم، ستحتاج الشركات إلى اتخاذ قرارات تشغيلية مهمة. ومن أهم الآثار التي ظهرت نتيجة عنه هو الانكماش الاقتصادي من جهة، وتوقع ازدياد هذا

الانكماش بما يؤدي إلي الركود حتي بعد إيجاد العلاج له، فضلاً عن تفشي حالات البطالة وعجز السداد للائتمان، وهبوط في أسعار الأسهم في الأسواق المالية، ومع هذه الآثار تسعي دول العالم إلي اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تحد من تأثيره. (محمود، حسن،٢٠٢٠، ص ٣-٤)

وقد ازدادت حدة أزمة كورونا علي قطاع البنوك مقارنة بأي مؤسسة مالية أخري، نتيجة للمخاطر التقليدية التي تواجه البنوك عادة مثل (مخاطر سعر الفائدة، والسيولة، والإئتمان، والسوق، والسمعة، وغيرها) والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأنشطة اليومية للوكلاء الاقتصاديين (الأفراد والشركات والحكومات)، الامر الذي أدي الي زيادة حدة تلك المخاطر وتعميقها، فظهرت بشكل أعمق وأكثر توحشا أزمات مخاطر السيولة الإئتمانية ، وضغط الإئتمان، وزيادة الأصول غير العاملة ومعدلات التخلف عن السداد ، مما يقلل من العائد من القروض والاستثمارات ، وانخفاض أسعار الفائدة في السوق ، ويزداد الامر سوءا لاسيما في البلدان النامية والتي ستؤدى جائحة كورونا بها إلى مجموعة معقدة من النتائج المتزامنة ؛ على سبيل المثال ، التخلف عن سداد القروض بشكل جماعي ، وتصبح عمليات الاسترداد معقدة وصعبة ، والمدخرات التي يلتهمها العملاء لدعم الحياة اليومية ، وانخفاض توافر الأموال القابلة للقرض ، وانخفاض الطلب على الاستثمار الجديد (الشرقاوي، ٢٠٢١، ص ١-٢)

ولقد أدت التدابير المختلفة التي اتخذتها العديد من دول العالم إلى تعطل بعض الأعمال أو توقفها بشكل كامل، علاوة على تعطل أو توقف سلسلة التوريد العالمية، ونقص أو توقف الطلب على العديد من السلع والخدمات مقابل تزايد الطلب علي سلع وخدمات أخري. ويعد أكثر القطاعات تضرراً من التدابير المختلفة لتفشي الفيروس، قطاعي السياحة والترفيه، والطيران. وفي هذا الشأن، توقعت منظمة التجارة العالمية في أبريل ٢٠٢٠ تسجيل تراجع حاد في التجارة العالمية خلال العام الجاري، وأن الانكماش قد يتراوح بين ١٣ % و٣٢ % هذا العام، كما يرجح أن يتجاوز الركود الناجم عن تفشي عدوي فيروس كورونا الأرقام المصاحبة للأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وهنا يظهر الدور المحوري للمحاسبة في قياس الأحداث الاقتصادية والإفصاح عن أثر تلك الأحداث علـــي أداء المنشأة ومركزها المالي. (الطحان، العيسوي، ٢٠٢٠، ص ٣)

ونجد انه في ذات السياق تبنت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات التي تساهم في التغلب على الأثار السلبية لتلك الأزمة، وتتمثل أهم تلك الإجراءات في تخفيض سعر الفائدة بمعدل ٣٪، ومبادرات البنك المركزي للمتعثرين وتسوية موقفهم في مقابل خصم نصف الديون، وتأجيل سداد الاستحقاقات الإئتمانية للأفراد والمؤسسات لمدة ٦ أشهر، إتاحة الحدود الإئتمانية لتمويل راس المال العامل، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي تساهم في التصدي للأثار السلبية لتلك الأزمة. (زيدان، زايد، ٢٠٢٠، ص ٣)

ويري الباحثون آن تفشي فيروس كورونا سيكون له العديد من الأثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي من أهمها تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية، والاستمرارية، والمحاسبة عن تعديلات العقود، واضمحلال الأصول، وتقييم المخزون، وزيادة خسائر الإئتمان المتوقعة، وتبويب الأدوات المالية، وقياس القيمة العادلة، والمحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية والضرائب. ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال التواصل المستمر بين إدارات المنشآت ومسئولي الحوكمة والمديرين الماليين والمراجعين مع قيام إدارات المنشآت بالاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص المشاكل المحاسبية الجديدة وممارسة الأحكام مع بذل العناية المهنية الواجبة، والإفصاح الكافي عن تأثير الفيروس علي نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، ومنح الوقت المناسب للمراجعين للقيام بعملهم. كما يجب على منظمي الأسواق المالية النظر في تأجيل مواعيد نشر القوائم المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

عدّلت المؤسسات الإئتمانية الرئيسية حول العالم تقديراتها للخسائر التي تعرضت لها المصارف نتيجة أزمة تفشي فيروس كورونا، لتأخذ في الاعتبار نتائج أفضل من المتوقع أداؤها العام الماضي، فستكون الخسائر الإئتمانية للبنوك في حدود ١.٨ تريليون دولار للعامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وأظهرت الأرقام تراجع خسائر البنوك في تلك الدول عن التوقعات السابقة للعام الماضي، أما في بقية دول العالم فقدرت "ستاندرد أند بورز" ارتفاع الخسائر الإئتمانية للبنوك بشكل عام. وتقدر "ستاندرد أند بورز" خسائر الإئتمان للبنوك التي تخضع لتصنيفها بنحو ٩٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٠، وهو ما يقل بمقدار الثلث عن توقعاتها السابقة ، لكنها توقعت أن ترتفع تلك الخسائر إلى ٩١٠ مليارات دولار عام ٢٠٢١، بزيادة ١٠ في المئة عن التقديرات السابقة، على أن تنخفض الخسائر الإئتمانية للبنوك حول العالم بشكل طفيف في ٢٠٢٢ إلى ٨٧٠ مليار دولار .ويقدر التقرير أن يزيد "معدل كلفة الإئتمان (نسبة الخسائر إلى قروض العملاء) عن ١ في المئة في ٢٠٢٠ و٢٠٢١، على أن يتراجع إلى نحو ٠.٩ في المئة في ٢٠٢٢ .يُذكر أن ذلك المعدل في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ –٢٠٠٩، كان عند نسبة ١ إلى ١.٢ في المئة تقريباً.(S&P Global, 2021)

**٢. الازمات المالية:**

واجه العالم منذ ٢٠٠٨ أزمة مالية عاتية أودت بأكبر المؤسسات المالية في أكبر اقتصاديات العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ترجع بذور الأزمة المالية إلى الاختلال في نمو الأصول المالية وخاصة أدوات الدين. بما يجاوز حاجة الاقتصاد العيني، حيث ساعدت التطورات التكنولوجية

المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثورة مالية أو ما عبر عنه البعض " بالانفجار المالي " ساعدت على انتشارها على نطاق العالم بسرعة البرق من مكان إلى آخر عبر شبكات الاتصال العالمية. وقد ساعدت هذه الإمكانيات التكنولوجية المعاصرة على فتح فرص الاستثمار أمام المدخرين على اتساع العالم من ناحية، وفي نفس الوقت الذي زادت فيه المخاطر المرتبطة بها نتيجة للتداخل والترابط بين مختلف المؤسسات من ناحية أخرى. وفي هذه المعادلة الجديدة بين الفرص والمخاطر مالت الكفة إلى ترجيح كفة المخاطر نتيجة ثلاثة عوامل تكاتفت على إبراز وتعميق هذه المخاطر، وهي على التوالي: –(صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨، ص ٣–٨)، (حسونة، ٢٠١٧، ص ١٥)

- المبالغة في إصدار أصول المديونية
- أزمة الرهون العقارية
- نقص الرقابة والإشراف على سلوك المؤسسات المالية في إصدارها للأصول المالية.

**٣. أزمة التغير المناخي:**

يعتبر تغير المناخ Climate change من أهم المشاكل البيئية العالمية التي أصبحت موضع اهتمام على المستوي المجتمعي والاقتصادي والسياسي في السنوات الأخيرة، حيث شهد العالم احتراراً واضحاً للمناخ بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري Global Warming ، وهذا انعكس في صورة ارتفاع المتوسط العالمي لدرجة حرارة الهواء والمحيطات وانتشار ذوبان الثلج والجليد وتزايد متوسط مستوى سطح البحر على الصعيد الشامل.(إبراهيم، ٢٠٢٠، ص١١)

ومن المرجح أن يكون التأثير الكلي الإجمالي لتغير المناخ على النمو الاقتصادي سلبيًا على المدى الطويل. يمكن أن يؤدي الطقس الأكثر قسوة إلى إضعاف النمو الاقتصادي من خلال الضرر الذي يلحق بمخزون رأس المال و العمالة، وستضعف إنتاجية العمالة مع محاولة التكيف الاقتصاد العالمي مع درجات الحرارة المرتفعة. سوف يرتفع التضخم من خلال التكلفة المتزايدة لكلا من الغذاء والطاقة والتأمين. ستكون السياسة النقدية محدودة لأنها تحاول مكافحة الضغوط التضخمية الناجمة عن تغير المناخ. (Wade, 2020)

أكبر تأثير لتغير المناخ هو أنه يمكن أن يمحو ما يصل إلى ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ إذا ارتفعت درجات الحرارة العالمية بمقدار ٣.٢ درجة مئوية. ويحدد التأثير المتوقع على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ في إطار أربعة سيناريوهات مختلفة مقارنة بعالم خالٍ من تغير المناخ. وهي:(Marchant, 2021 )

٤٪ إذا تم تحقيق أهداف اتفاقية باريس (زيادة درجة الحرارة بأقل بكثير من ٢ درجة مئوية)

١١٪ إذا تم اتخاذ مزيد من الإجراءات التخفيفية (زيادة درجة الحرارة بمقدار ٢ درجة مئوية)
١٤٪ إذا تم اتخاذ بعض الإجراءات المخففة (زيادة درجة الحرارة بمقدار ٢.٦ درجة مئوية)
١٨٪ في حالة عدم اتخاذ إجراءات مخففة (زيادة درجة الحرارة بمقدار ٣.٢ درجة مئوية).

كان من المتوقع أن يكون تأثير تغير المناخ هو الأكثر ضرر بالنسبة للاقتصادات الآسيوية، مع إصابة ٥.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أفضل السيناريوهات السابق عرضها، و٢٦.٥٪ في سيناريو شديد الخطورة. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات إقليمية كبيرة في البيانات. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات الآسيوية المتقدمة خسائر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣.٣٪ في حالة ارتفاع أقل من درجتين مئويتين و١٥.٤٪ في سيناريو حاد، بينما من المتوقع أن تشهد دول الآسيوي انخفاضًا بنسبة ٤.٢٪ و٣٧.٤٪ على التوالي. تتعرض الصين لخطر فقدان ما يقرب من ٢٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في سيناريو حاد مقارنة بالخسائر المتوقعة بنسبة ١٠٪ للولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة و١١٪ لأوروبا. في غضون ذلك، ستشهد منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا انخفاضًا بنسبة ٤.٧٪ إذا ظل ارتفاع درجات الحرارة أقل من ٢ درجة مئوية و٦.٢٧ درجة مئوية في سيناريو الحالة الشديدة. (Marchant, 2021)

وفي هذا السياق تعهدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بأن يقدم الاتحاد الأوروبي ٥ مليارات دولار إضافية بواقع مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٢٧ لمواجهة تداعيات التغير المناخي. وذلك أثناء أعمال الدورة الـــ ٢٦ لقمة الأمم المتحدة لرؤساء الدول والحكومات لتغير المناخ في جلاسكو، والتي نشرتها المفوضية الأوروبية عبر موقعها الرسمي، يوم الثلاثاء ٢ نوفمبر٢٠٢١، على ضرورة تخصيص تمويلات أكبر لمساعدة الدول الأكثر احتياجا للتكيف مع متطلبات مكافحة التغير المناخي. كما أن برنامج "فريق أوروبا" التابع للمفوضية أنفق في عام ٢٠٢٠ ما يقرب من ٢٧ مليار دولار لتمويل قضايا المناخ، حتى أصبح بمثابة أكبر مزود لتمويل قضايا المناخ في العالم. (European Commission, 2021)

ويري الباحثون أنه يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة عاجلاً وليس آجلاً لتجنب التكاليف المستقبلية المحتملة. , وسوف تتطلب سياسات التخفيف الناجحة إجراءات من جميع الأطراف. حتى لا يدخل الاقتصاد العالمي في واحدة من أكبر العوامل الخارجية السلبية التي واجهتها على الإطلاق. وإدراكا لأن قياس تأثير تغير المناخ على استثمارات المساهمين أمر بالغ الأهمية في خلق حافز للعمل، وبالتالي يجب دمج تأثيرات تغير المناخ في توقعات العائد على المدى الطويل لفئات الأصول المختلفة. والذي سيأثر بدوره على الاستثمار والإئتمان عالمياً.

**٢. المتغيرات التنظيمية المرتبطة بالخسائر الإئتمانية المتوقعة:**

**أ. تطوير وإصدار المعايير المحاسبية الجديدة:**

كان لتداعيات الأزمة العالمية اثر مباشر على الوضع الاقتصادي العالمي، وعلي معايير المحاسبة على وجه الخصوص وذلك للارتباط الوثيق الذي تلعبه معايير المحاسبة بالبيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال ، وبرزت هذا الآثار جلية في التغييرات التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية ( IAS ) والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ( IFRS ) ، وكان لكل هذه التغييرات أثر واضح في التقليل من الآثار السلبية للازمة ، بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية ، علما بأن الاهتمام بتلك المعايير ذو دلالة كبيرة فيما يتعلق بتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية ، وزيادة جودة التقارير المالية بغرض زيادة منافع المستثمرين ، وتحسين ورفع كفاءة الأسواق المالية مع مراعاة مصالح الأطراف المستفيدة من الوحدات الاقتصادية المختلفة ، وفيما يتعلق بالأدوات المالية بصفة خاصة المعيار (IAS – 39 ) واستجابة لتلك الاتجاهات قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية ( IASB ) والمجموعة الاستشارية للازمة المالية ( FCAG ) .( حامد واخرون ، ٢٠١٧ ،ص ٤)

وبالتعاون الواضح مع لجنة بازل ( وهي لجنة من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام ١٩٧٤ في مدينة بازل في سويسرا ) بأعاده صياغة متطلبات كفاية رأس المال وفق مفهوم مواجهة الخسائر الإئتمانية غير المتوقعة وتقلبات الأوضاع الاقتصادية والتي توصلت في عام ٢٠١٠ الى إصدار متطلبات بازل ( ٣ ) وبعدها صدر المعيار الدولي للتقارير المالية ( ٩ ) في عام ٢٠١٤ كبديل عن معيار المحاسبة الدولي ( ٣٩ ) ، ودخل حيز التطبيق دولياً عام ٢٠١٨ و كان تطبيقه على كافة المصارف التجارية العاملة بما فيها فروع المصارف الأجنبية والمصارف الإسلامية . (صدام وازهار، ٢٠٢٠، ص ٥)

ويري الباحثون انه في ظل التعاون والترابط بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) تم وضع متطلبات معيار (IFRS–9) بشكل يتوافق مع متطلبات بازل (٣) بهدف تعزيز قوة البنوك، والحد من حالات التعثر والانهيار كما حدث خلال الأزمة العالمية، اذا استهدفت متطلبات بازل (٣) جانب الخسائر الإئتمانية غير المتوقعة من خلال معيار كفاية رأس المال والرافعة التشغيلية، وأما معيار التقرير المالي الدولي (٩) أخذ جانب الخسائر الإئتمانية المتوقعة من خلال احتساب مخصص التدني وتطبيق مفهوم القيمة العادلة، حيث يعتمد المعيار في قياس التدني للأدوات المالية علي معادلة الخسائر الإئتمانية (ECL) Expected Credit Losses والتي تم ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل.

وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة المرتبطة بتفشي فيروس كورونا العديد من المخاوف لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمرتقبين ، فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة (Credit Losses Expected ) ، فمن المعلوم أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ( GAAP ) تعتمد منهجية الخسارة المتكبدة ( Incurred Loss ) عند الاعتراف بخسائر الإئتمان ؛ مما انعكس أثر ذلك سلبا على تأخر الاعتراف بتلك الخسائر والتي من المحتمل أن تكون قد تكبدت بصورة فعلية ، وبرز من خلال الأزمة العالمية الأخيرة أن المنشآت تقييم خسائرها الإئتمانية على أساس توقعاتها الخاصة ، وذلك من خلال استخدام معلومات تطلعيه ( Forward – Looking Information ) مما أنعكس أثر ذلك بصورة واضحة على منفعة المعلومات المحاسبية ، وذلك من خلال إدارة تلك المنشآت لأرباحها والاعتراف بخسائر الإئتمان ، وأصدرت الهيئات و المجامع العلمية العديد من الإصدارات المحاسبية التي ركزت على معالجة القصور في مبادئ المحاسبة المقبولة عموما ( GAAP ) ، والمتعلق بتأخر الاعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة (ECL ) ، من هنا تم اصدار ( ASC 326 ) الصادر عن مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB) ، والنشرة المتعلقة بمعيار التقارير المالية الدولي ( IFRS 9 ) ، وذلك بهدف الوقوف علي التحديثات المتعلقة بالعديد من الموضوعات ذات العلاقة والتي برزت من خلال الممارسة والتجربة التطبيقية ؛ سيما وأن إيجاد نموذج لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة يعتبر من الموضوعات المستجدة وغير الثابتة ، وذلك من واقع التطبيق العملي .( علي، المهدي، ٢٠٢٠، ص ٩١)

**ب. <u>الإصدارات المهنية والتنظيمية المستجدة:</u>**

قامت المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية في إصدار النشرات والارشادات الهامة في ظل تأثيرات أزمة كورونا المحاسبية والتدقيقية حتى توفر للمحاسب والمدقق رؤية أفضل في ظل الأوبئة تقوم المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية المحلية والدولية على إصدار التعليمات والنشرات والأزمات والتي تظل تفرض ظروفاً ديناميكية على الفكر المحاسبي. وغالباً ما يعتبر تلك النشرات والتوصيات بمثابة مصدر للثقة والتفاعل من قبل أصحاب المصالح الذين يعتمدون على المعلومات المحاسبية ويعتقدون أن المنظمات والهيئات المنظمات والهيئات المهنية جهة موثوق بها ويعتمد علها لإصدار المعايير ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة. ومن أبرز استجابات الهيئات المهنية ما يلي: (عزت، سراج، ٢٠٢١، ص ٥-٨)، (مال الله، غازي، ٢٠٢٠، ص ٢-٥)، (أرديني، ٢٠٢٠، ص ٢٠٠-٢٠٥)

**International Federation of Accountants (IFAC)**

وفر الاتحاد الدولي للمحاسبين على موقعه الرسمي قسماً خاصاً لتداعيات كورونا، موضحا أن هذا القسم هدفه مساعدة أصحاب المصالح والمنظمات المهنية المحاسبية والأفراد في مواجهة تحديات كورونا، إذ ضم الموقع أهم المجالات التي يسعى الاتحاد الدولي الى تعزيزها في ظل تداعيات فيروس كورونا وهي: ١. المراجعة، ٢. اعداد التقارير المالية، ٣. استمرارية الأعمال، ٤. الصحة المهنية والشخصية. ومن أبرز الإصدارات التي نشرها IFAC وإدارة الأزمات خلال الفترة من فبراير إلى إبريل ٢٠٢٠ حول تأثيرات فيروس كورونا، ما يأتي:

- **التقارير المالية والافصاحات في ظل جائحة كورونا:** يحدد هذا الإصدار المجالات الرئيسية لإعداد التقارير المالية التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية وهذه المجالات تكون بحاجة إلى النظر عند تحديد الأثر على النتائج والمركز المالي والإفصاحات في قوائمها المالية في ظل تأثيرات فيروس كورونا، والمجالات الرئيسة التي تناولها الإصدار تمثلت بالآتي: ١. ما هي الافصاحات التي يجب اجراؤها في القوائم المالية: الشهرة، التلف، الأدوات المالية، مزايا الموظفين الجدد ومزايا إنهاء الخدمة، أخرى. ٢. الأحداث اللاحقة. ٣. الاستمرارية.
- **آثار اعداد التقارير المالية في ظل جائحة كورونا:** حيث وضح الاتحاد الدولي للمحاسبين أن جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية تعنى أن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين بحاجة إلى معلومات مالية عالية الجودة أكثر من أي وقت مضى.

**International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)**

إصدار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية منشورا بعنوان: القضايا الرئيسية في التقارير وإعداد التقييمات؟ بيئة التدقيق المتطورة بسبب تأثيرات COVID – 19، والذي تلخص بالتركيز على الآتي: أثرت عدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ والذي قد يساهم مخاطر أخطاء جوهرية جديدة، أو تكثيف هذه المخاطر، لذلك على المراجعين الأخذ بجائحة كورونا على عمل المراجعين، من خلال بالاعتبار لكل مما يلى: تعديل طريقة حصولهم على أدلة المراجعة، الاعتماد على تقنيات المعلومات وطرق جديدة أخرى في عمل المراجع، مراعاة حدوث تغييرات في معايير الإبلاغ المالي أو القوانين واللوائح وغيرها، مراعاة إمكانية حدوث الاحتيال والخطأ بشكل أكبر. مراعاة المسائل الآتية: تقييم المخاطر، التقديرات، مسئولية المدقق حول الأحداث اللاحقة والاستمرارية.

**U.S. Securities and Exchange Commission (SEC)**

كذلك وفي نفس الإطار نشرت هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بياناً بعنوان: أهمية إعداد التقارير المالية عالية الجودة في ضوء الآثار الهامة لـــ COVID – 19 والذي فيه

تمت الإشارة الى الآتي: إننا نواجه تحدياً وطنياً غير مسبوق – وهو تحد له آثار كبيرة على التقارير المالية وأسواقنا واقتصادنا بشكل عام. وهنا يحتاج المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى معلومات مالية عالية الجودة أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن الأسواق والشركات تواجه حالات عدم التأكد، إلا أننا نمتلك نظاماً قوياً وطويلاً لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك نماذج المحاسبة والافصاح والتدقيق التي ستساعدنا في مواجهة التحديات الأخيرة، والهيئة هنا تشير إلى أهم المنظمات المهنية التي يتم التعاون معها لمواجهة كورونا وهي: PCAOB، IASB، FASB، وشركات التدقيق الكبرى.

**Association of International Certified Professional Accountants (AICPA)**

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين منشوراً بعنوان: قضايا التدقيق وتقارير المدقق المتعلقة بـــ COVID – 19، إذ أشار المعهد إلى رغبته في خدمة أعضاء AICPA في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم خلال هذه الجائحة، والجمهور بشكل عام، حيث أن هذا الإصدار يساعد في الاجابة على بعض الأسئلة المطروحة والمتكررة خلال هكذا أوبئة وذلك لمساعدة (١) الممارسين أثناء قيامهم بمهام التدقيق في هذه الأزمات غير المؤكدة، و (٢) معدو البيانات المالية. وقد تضمن الإصدار المجالات الآتية: المخاطر وعدم التأكد، الأحداث اللاحقة، استمرارية الوحدة، الاحتيال، الوصول إلى الدفاتر والسجلات، والرقابة الداخلية، استخدام التأكيدات الخارجية، التأكيد على الفقرات وأنواع تقارير المراجعة، فضلا عن قضايا المراجعة ذات الصلة بالقيمة العادلة وانخفاض الأصول والشهرة والأصول غير الملموسة، والمراجعة عن بعد.

**Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW)**

أصدرت جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز عدة إصدارات حول تأثيرات جائحة كورونا وكما يأتي: ١- الفيروس التاجي (COVID – 19): اعتبارات لاختبار تدقيق المخزون. ٢- الآثار المترتبة على القوائم المالية من فيروس كورونا والمعدة وفقاً لـــ GAAP ٣- اعتبارات الفيروس التاجي للمراجعين.

**International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAL)**

أطلقت لجنة الانتوساي للسياسات والشئون المالية والإدارية مبادرة الإنتوساي بشأن مرض فيروس كورونا، ترتكز هذه المبادرة على الإقرار بأن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تتسم بالقوة والكفاءة إنما تزداد أهميتها وترتفع قيمتها الآن وفي المستقبل، حيث أنها ستلعب دورا رئيسياً في تدقيق البرامج والنفقات في هذا المجال، وفي السعي نحو منع مثل هذه الأوبئة في المستقبل. وستركز هذه المبادرة من خلال العمل المشترك على ما يلي : الحفاظ على استمرارية العمل والنشاطات داخل

الإنتوساي ، مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الفردية على الاستمرار في تنفيذ مهامها ، مشاركة المعلومات العملية والتقنية والمتعلقة بالتدقيق بين جميع أعضاء الإنتوساي عبر صفحة ويب مخصصة ، إعداد وثيقة عالية المستوى للدروس المستفادة لأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية تركز على منع أو تقليل الحالات المماثلة في المستقبل ، مع التركيز على الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من انتشار المرض عبر الطيران . وتتضمن القضايا الرئيسية التي سيتم تناولها في مسارات العمل هذه على سبيل المثال لا الحصر: توفير معلومات عملية عن المراجعة عن بعد، وعن استخدام التقنيات للاجتماعات الافتراضية، والمراجعة في الوقت الفعلي، تدريب الموظفين.

**The World Bank**

أصدر البنك الدولي منشوراً في ابريل ٢٠٢٠ بعنوان: الدعوة إلى الشفافية في استجابات التقارير المالية للشركات لفايروس كورونا، والذي تمت الإشارة فيه إلى الاتي: في أوقات الأزمات مثل ما نمر به مع جائحة كورونا، تمثل جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات عناصر أساسية لاقتصاد عالمي يعمل بشكل جيد، بالإضافة إلى الضوابط والتوازنات المعمول بها للتحضير وتوصيل هذه المعلومات إلى مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المساهمين. حيث تحتاج الشركات إلى التواصل بشفافية حول كيفية تأثير جائحة كورونا على أعمالها، من حيث السيولة واستمرارية الأعمال، والمركز المالي، والرقابة الداخلية، والمخاطر.

## ثالثاً: الدراسة التطبيقية على البنك التجاري الدولي CIB:

يقوم الباحثون من خلال الدراسة التطبيقية بتحليل واستعراض كيفية قياس الخسائر الائتمانية ومخاطر الائتمان التي تواجه البنك التجاري الدولي CIB، هذا وتتم الدراسة التطبيقية خلال مرحلتين أساسيتين وهما:

**المرحلة الأولي:** استعراض قياس الخسائر الائتمانية في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) الأدوات المالية (المتغيرات التنظيمية).

**المرحلة الثانية:** استعراض قياس الخسائر الائتمانية في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية.

### المرحلة الأولي: استعراض قياس الخسائر الائتمانية في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد تطبيق معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) الأدوات المالية (المتغيرات التنظيمية):

**البنك التجاري الدولي CIB:**

يقدم البنك التجاري الدولي (مصر) خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ١٨١ فرعا ٢٢ وحدة مصرفية ويوظف ٦٧٥٩ موظفا في تاريخ المركز المالي. تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية. يوجد لدي البنك استثمارات في شركة تابعة سي فينشرز حيث يمتلك البنك نسبة ٩٩،٩٩ %.

اختار الباحثون تطبيق معيار IFRS 9 كأحد المتغيرات التنظيمية التي حدثت مؤخراً لذلك تتم مقارنة الخسائر الائتمانية المتوقعة قبل تطبيق معيار IFRS 9 (٢٠١٨) وبعد تطبيق معيار IFRS 9 (٢٠١٩).

**تصنيف واضمحلال الأصول المالية في البنك التجاري الدولي قبل تطبيق معيار IFRS 9:**

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية:

- أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- قروض ومديونيات.
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- استثمارات مالية متاحة للبيع.

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاث مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق أو التأخر من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.
- خطر الإخفاق الافتراضي.

**الحد الأقصى لخطر الائتمان:**

| البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية | ٢٠١٨/١٢/٣١ (ألف جنية) |
|---|---|
| أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى | ٥٠٠١٣٣٢٤ |
| أدوات دين | ٢٢٧٠٠٨٠ |
| قروض وتسهيلات للبنوك (١) | ٧٠٩٤٩ |
| **قروض لأفراد** | |
| حسابات جارية مدينة | ١٦٣٥٩١٠ |
| بطاقات ائتمان | ٣٥٤٠٨٤٩ |

| | |
|---|---|
| قروض شخصية | ١٧١٨٠٨٦٤ |
| قروض عقارية | ٨٧٦٣٧٢ |
| **قروض لمؤسسات:** | |
| حسابات جارية مدينة | ١٣٩٩٢٥٩٥ |
| قروض مباشرة | ٤٩١٧٩٨٢٠ |
| قروض مشتركة | ٣٢٨٩٩٩٥٠ |
| قروض أخرى | ١٢٥٤٢٩ |
| إجمالي المؤسسات (٣) | ٤٧٦٥٣٩٨٤٥ |
| أدوات مشتقات مالية | ٥٢٢٨٩ |
| أدوات دين | ١١٢٢١٣٢٩٧ |
| أصول أخرى | ٤٥٠٩٣١٤ |
| **إجمالي البنود المعرضة لخطر الائتمان** | **٢٨٨٤٧٩٢٨٦** |

| البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية | ٢٠١٨/١٢/٣١ (ألف جنية) |
|---|---|
| ضمانات مالية | ٧٩٦٢٠٤٣ |
| أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين | ١٠٥٠٥٧٣ |
| خطابات ضمان | ٦٦١٦٦٩٥٣ |
| اعتمادات مستندية | ٤١٧٨٢٨٨ |
| **الإجمالي** | **٧٩٣٥٧٨٥٧** |

يمثل الجدول السابق أقصى حد لخطر الائتمان يمكن التعرض له في آخر ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات قائمة، وبالنسبة لبنود قائمة المركز المالي تمثل المبالغ المدرجة بالجدول صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في تلك القائمة. وكما هو مبين بالجدول السابق الخاص بالبنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي يتضح أن ٤١% من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان في نهاية السنة المالية الحالية ناتج عن الفروض والتسهيلات للعملاء، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات الدين ٣٩%.

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في التحكم في والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة الفروض والتسهيلات وأدوات الدين بناءاً على الحقائق التالية:

- أن ٩٦% من محفظة القروض والتسهيلات في نهاية السنة الحالية يقع تصنيفها في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي.
- أن ٩١% من محفظة القروض والتسهيلات في نهاية السنة المالية الحالية لا يوجد عليها متأخرات ولم تتعرض لمؤشرات اضمحلال.
- القروض والتسهيلات التي لم تقييم اضمحلالها على أساس منفرد بلغ قدرها ٤٨٥٥ مليون جنيه.
- مراعاة البنك لمزيد من الحرص في عملية الاختيار عند منح قروض وتسهيلات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- ٩٨٪ من الاستثمارات في أدوات دين تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

**يبين الجدول التالي توزيع أرصدة القروض والتسهيلات على أساس درجة الجدارة الائتمانية:**

**الأرقام بالألف جنية**

| البند | ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | |
|---|---|---|
| | قروض وتسهيلات للعملاء | قروض وتسهيلات للبنوك |
| لا توجد عليها متأخرات ولم تتعرض لاضمحلال | ١١٠٣٥١٦٩٧ | ٧٠٩٤٩ |
| توجد عليها متأخرات لكنها لم تتعرض لاضمحلال | ٤٢٢٤٦٣٢ | – |
| محل اضمحلال | ٤٨٥٥٤٦٠ | – |
| **الإجمالي** | ١١٩٤٣١٧٨٩ | ٧٠٩٤٩ |
| يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال | (١٣٠٤٠٨٢٨) | (٣٢٤٦) |
| يخصم: العوائد المجنبة | (١٦٠٣٨) | – |
| يخصم: خصم غير مكتسب | (٦٥٧١٨) | – |
| **الصافي** | ١٠٦٣٠٩٢٠٥ | ٦٧٧٠٣ |

**أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى:**

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في أخر السنة المالية بناء على تقييم ستاندرد اند بورز وما يعادله:

| التصنيف | أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى | أدوات دين مالية بغرض المتاجرة | أدوات دين مالية لغير غرض المتاجرة | الإجمالي (ألف جنية) |
|---|---|---|---|---|
| أقل من A- | ٤١٩٩٩٢٥٢ | ٢٢٧٠٠٨٠ | ١١٢٢١٣٢٩٧ | ١٥٦٤٨٢٦٢٩ |

**تصنيف واضمحلال الأصول المالية في البنك التجاري الدولي بعد تطبيق معيار IFRS 9:**

تصنيف الأصول والالتزامات المالية يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات من التصنيفات الرئيسية للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بصفة عامة على نموذج الاعمال والتي يتم من خلاله إدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة المصري ٢٦ والتي تتضمن على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع.

عند الاثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطيين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

١. يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
٢. وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الذين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر:

١. يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛ وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
٢. عند الاثبات المبدئي الاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض خيارات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

**قياس خطر الائتمان**

١. القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاث مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح (٣,١،٥) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من أخر درجتين التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

وبذلك تكون الخسائر الائتمانية في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 9 كما يلي: (اعداد الباحثون) المبالغ بالمليون جنيه

| الخسائر الائتمانية | قبل تطبيق معيار IFRS 9 | بعد تطبيق معيار IFRS 9 |
|---|---|---|
| قروض وتسهيلات للأفراد | ١٣٥ | ٣١٧ |
| قروض وتسهيلات للشركات | ١٢٩٠٦ | ١١٥٠٩ |
| قروض وتسهيلات البنوك | ٣ | ١٧ |
| استثمارات مالية متاحة للبيع | ٤٠ | – |
| أدوات دين بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل | – | ٤١٤ |
| **الإجمالي** | **١٣٠٨٤** | **١٢٢٥٧** |

**نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض وأدوات الدين:**

**قبل تطبيق معيار IFRS 9** = ١٣٠٨٤ ▯ ٢٧٠٨٩٦ = ٥٪

**بعد تطبيق** معيار **IFRS 9** = ١٢٢٥٧ ▯ ٢٢٠٦٩٥ = ٥.٥ ٪

بالنسبة للإحصاءات الوصفية يتضح مما سبق ما يلي:

- اعتمد الباحثون علي بيانات القوائم المالية في البنك التجاري الدولي لعام ٢٠١٨ لتمثل الحالة قبل تطبيق معيار IFRS 9، بينما اعتمد الباحثون علي بيانات القوائم المالية لعام ٢٠١٩ لتمثل الحالة بعد تطبيق معيار IFRS 9.
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الأفراد قبل تطبيق معيار IFRS 9 تمثل ١ % تقريبا من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين انها تمثل ٢.٦ % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق معيار IFRS 9. أي أنها زادت.
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الشركات قبل تطبيق معيار IFRS 9 تمثل ٩٨.٦ % تقريبا من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين أنها تمثل ٩٣.٩ % تقريبا من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق معيار IFRS 9. أي أنها قلت.
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات البنوك قبل تطبيق معيار IFRS 9 تمثل 0.02 % تقريبا من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين أنها تمثل 0.14 % تقريبا من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق معيار IFRS 9. أي أنها زادت.
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن استثمارات مالية متاحة للبيع قبل تطبيق معيار IFRS 9 تمثل ٠.٣ % من اجمالي الخسائر الائتمانية، في حين أنها لم تعد موجودة بعد تطبيق معيار IFRS 9.
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن أدوات دين بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل قبل تطبيق معيار IFRS 9 لم تكن موجودة، في حين أنها تمثل 3.4 % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد تطبيق معيار IFRS 9.
- تمثل الخسائر الائتمانية الناتجة عن القروض والتسهيلات للأفراد والشركات نصيب الأسد من الخسائر الائتمانية حيث أنها تمثل تقريباً ٩٩.٦٪ من الخسائر الائتمانية (٩٨.٦٪+١٪) وهذا يرجع إلى ضعف الضمانات التي تقدمها الشركات والأفراد مما يؤدي الى ارتفاع مخاطر الائتمان مقارنة بالاستثمارات وأدوات الدين الأخرى.
- أن متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق معيار IFRS 9 قد بلغ 3271 بانحراف معياري 6423 تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 3 و12906 على التوالي. في حين أن متوسط الخسائر الائتمانية بعد تطبيق معيار IFRS 9 قد بلغ 3064 تقريبا بانحراف معياري 5632 تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 17 و11509 على التوالي.

بالنسبة للفرض الرئيسي الأول في حالة البنك التجاري الدولي CIB، فإنه لاختبار الفرض القائل بأنه " يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق معيار IFRS 9

وبعد تطبيق معيار IFRS 9 في البنك التجاري الدولي CIB " لابد أولاً من التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي لتحديد الأسلوب الاحصائي الملائم، لذا بالاعتماد على اختبار شابيرو ويلك–Shapiro Wilk أظهرت النتائج ما يلي:

**نتائج اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk للطبيعية**

| اختبار شابيرو ويلك | إحصاء الاختبار | المعنوية .Sig |
|---|---|---|
| قبل تطبيق معيار IFRS 9 | .758 | .017 |
| بعد تطبيق معيار IFRS 9 | .770 | .044 |

أظهرت النتائج أن قيمة (.Sig) P–Value اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذا نستخدم اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test وأظهرت نتائجه ما يلي:

نتائج اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test

| | إحصاء الاختبار | المعنوية .Sig |
|---|---|---|
| اختبار ولكوكسون | .000 | 1.000 |

أظهرت النتائج أن قيمة (.Sig) P–Value أكبر من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص علي "يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق معيار IFRS 9 وبعد تطبيق معيار IFRS 9 في البنك التجاري الدولي CIB " بدرجة ثقة ٩٥%.

هذا ويري الباحثون أنه لا يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل تطبيق معيار IFRS 9 وبعد تطبيق معيار IFRS 9 في البنك التجاري الدولي، وذلك يرجع إلى انخفاض القروض والتسهيلات وأدوات الدين بعد تطبيق IFRS 9 مما جعل نسبة الخسائر الائتمانية متقاربة قبل تطبيق معيار IFRS 9 (٥٪) وبعد تطبيق معيار IFRS 9 (٥.٥٪)، كما أن البنك لم يرغب في التوسع في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تطبيق معيار IFRS 9 وذلك لكي يحافظ على التصنيف الائتماني لأصوله المالية واستثماراته المالية.

ويلاحظ الباحثون انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تطبيق معيار IFRS 9 حيث بلغت ١٢ مليار و٢٥٧ مليون جنية مصري بينما قبل تطبيق معيار IFRS 9 بلغت ١٣ مليار و٨٤ مليون جنية مصري، ويرجع ذلك إلى وجود ديون معدومة ومبالغ مستردة بقيمة واحد مليار و٣٨٠ مليون جنيه مصري.

**المرحلة الثانية: استعراض قياس الخسائر الائتمانية في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية:**

اختار الباحثون أزمة كورونا كأحد المتغيرات البيئية التي حدثت مؤخراً لذلك تتم مقارنة الخسائر الائتمانية المتوقعة قبل حدوث أزمة كورونا (٢٠١٩) وبعد حدوث أزمة كورونا (٢٠٢٠).

وتكون الخسائر الائتمانية في البنك التجاري الدولي CIB قبل وبعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية كما يلي: (اعداد الباحثون) المبالغ بالمليون جنيه:

| الخسائر الائتمانية | قبل حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية | بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية |
|---|---|---|
| **المقارنة قبل أخذ مخصص الالتزامات العرضية في الاعتبار:** | | |
| قروض وتسهيلات للأفراد | ٣١٧ | ١٠٩٤ |
| قروض وتسهيلات للشركات | ١١٥٠٩ | ١٥٣٤١ |
| قروض وتسهيلات البنوك | ١٧ | ٢٤ |
| أدوات دين بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل | ٤١٤ | ٦٢٠ |
| **الإجمالي** | **١٢٢٥٧** | **١٧٠٧٩** |
| **المقارنة بعد أخذ مخصص الالتزامات العرضية في الاعتبار:** | | |
| مخصص الالتزامات العرضية | – | ١٧٩١ |
| **الإجمالي** | **١٢٢٥٧** | **١٨٨٧٠** |

لتحديد الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة اخذ البنك التجاري الدولي معين الاعتبار التأثير لجائحة كوفيد ١٩ المحتمل في ضوء المعلومات المتاحة أخذا الاعتبار الدعم الاقتصادي وإجراءات الإعفاء التي اتخذها البنك المركزي المصري. استعرض البنك التأثير المحتمل لتفشي كوفيد ١٩ والافتراضات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك قام البنك بتعلل مخاطر محفظة الائتمان من خلال التركيز على تحليل القطاعات الاقتصادية باستخدام النهج من أعلى إلى أسفل وخبرة البنك الخاصة.

**نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض وأدوات الدين:**

قبل حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية = ١٢٢٥٧ ▯ ٢٢٠٦٩٥ = ٥.٥ ٪

بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية = ١٨٨٧٠ ▯ ٢٨٣٣٥٨ = ٧٪

بالنسبة للإحصاءات الوصفية يتضح مما سبق ما يلي:

- اعتمد الباحثون علي بيانات القوائم المالية في البنك التجاري الدولي لعام ٢٠١٩ لتمثل الحالة قبل حدوث أزمة كورونا، بينما اعتمد الباحثون علي بيانات القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ لتمثل الحالة بعد حدوث أزمة كورونا.
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الأفراد تمثل 5.8% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات الشركات تمثل 81.3% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية ، في حين ان نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن قروض وتسهيلات البنوك تمثل 0.13 % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية
- أن نسبة الخسائر الائتمانية الناتجة عن أدوات دين بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل تمثل 3.3% من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية. أن مخصص الالتزامات العرضية يمثل 9.5 % من اجمالي الخسائر الائتمانية بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية.
- تمثل الخسائر الائتمانية الناتجة عن القروض والتسهيلات للأفراد والشركات نصيب الأسد من الخسائر الائتمانية حيث أنها تمثل تقريباً ٨٧.١٪ من الخسائر الائتمانية (٨١.٣٪+٥.٨٪) وهذا يرجع إلى ضعف الضمانات التي تقدمها الشركات والأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الائتمان مقارنة بالاستثمارات وأدوات الدين الأخرى. في حين أن متوسط الخسائر الائتمانية بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية قد بلغ 3774 بانحراف معياري 6498 تقريبا، وبلغ الحد الأدنى والأعلى 24 و15341 على التوالي.

بالنسبة للفرض الرئيسي الثاني في حالة البنك التجاري الدولي CIB ، فإنه لاختبار الفرض القائل بأنه " يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية وبعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية في البنك التجاري الدولي CIB ". لابد أولاً من التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي لتحديد الأسلوب الاحصائي الملائم، لذا بالاعتماد على اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk أظهرت النتائج ما يلي:

**نتائج اختبار شابيرو ويلكShapiro–Wilk للطبيعية**

| | اختبار شابيرو ويلك | |
|---|---|---|
| | إحصاء الاختبار | المعنوية .Sig |
| قبل حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية | .658 | .003 |

| | | |
|---|---|---|
| بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية | .686 | .008 |

أظهرت النتائج أن قيمة (.Sig) P–Value اقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذا نستخدم اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test وأظهرت نتائجه ما يلي:

**نتائج اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test**

| | إحصاء الاختبار | المعنوية .Sig |
|---|---|---|
| اختبار ولكوكسون | -1.926 | .042 |

أظهرت النتائج أن قيمة (.Sig) P–Value أقل من مستوي المعنوية ٠.٠٥، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط الخسائر الائتمانية قبل حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية وبعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية في البنك التجاري الدولي CIB " بدرجة ثقة ٩٥%. لصالح متوسط الخسائر الائتمانية بعد حدوث الأزمات والمتغيرات البيئية مما يدل على قوة تأثيرها.

## النتائج والتوصيات:

### النتائج:

١. الخسارة الائتمانية المتوقعة للأصل المالي هي المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان المتعلقة بمخاطر حدوث التعثر في السداد كأوزان ترجيحية، أو بمعنى أخر هي القيمة الحالية المقدرة للعجز النقدي المتوقع على مدى العمر المتوقع للأصل والذي يقصد به الفرق بين التدفقات النقدية واجبة السداد وفقاً للشروط التعاقدية والتدفقات النقدية التي من المتوقع أن تحصل عليها المؤسسة فعلياً. وبذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB باستخدام مصطلح "خطر حدوث التعثر" بدلاً من "احتمال التعثر" في تعريفه لخسارة الإئتمان المتوقعة.

٢. يعتبر صدور معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ (IFRS 9) الخاص بالإعتراف والقياس للأدوات المالية استجابة للأزمة المالية العالمية، التي اتضح أن أحد أسباب انتشارها هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر عندما تتحقق أي عندما تكون متكبدة بالفعل، بينما المعيار الجديد فيتطلب الاعتراف بمخصصات الديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم القدرة على السداد من جانب العملاء وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصادية وذلك للتحوط لها مسبقاً، ومن هنا نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة.

٣. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) IFRS 9 منهجاً ذا ثلاث مراحل للاعتراف بالانخفاض في قيمة الإئتمان والذي يعتمد على التغيرات الملحوظة في جودة إئتمان الموجودات المالية منذ الاعتراف الاولي بها، وتنتقل الموجودات بين هذه المراحل الثلاثة وفقاً للتغيرات في الجودة الإئتمانية.

٤. تم تشديد قواعد الحيطة المالية للبنوك من خلال تطوير لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال ما يسمى بمقررات بازل ٣، والتي تعتبر معياراً تشريعياً دولياً لكفاية رأس المال واختبارات تحمل الضغوط، حيث توفر مقررات بازل ٣ متطلبات تشريعية جديدة لتحديد وقياس المخاطر المصرفية بهدف تحسين إدارة وحوكمة المخاطر وتعزيز الإفصاح والشفافية وضمان الاستقرار المالي.

٥. أن الاعتراف والقياس للخسائر الإئتمانية المتوقعة – خاصة في مجال البنوك – يحكمه العديد من الاعتبارات يأتي على رأسها المعايير المحاسبية الدولية والدراسات والأبحاث العلمية والمهنية المتخصصة والمتطلبات الرقابية، وأن هذا الأمر أصبح بالغ الأهمية في الآونة الأخيرة نظراً للجهود العلمية والمهنية التي بذلت بعد الأزمة المالية العالمية، والتي سوف يكون لها تأثير حتمي على الإصدارات المحاسبية بما له من انعكاسات جوهرية على إعداد وتصوير القوائم المالية في البنوك.

٦. تفشي فيروس كورونا له العديد من الأثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي من أهمها تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية، والاستمرارية، والمحاسبة عن تعديلات العقود، واضمحلال الأصول، وتقييم المخزون، وزيادة خسائر الائتمان المتوقعة.

٧. انخفاض قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تطبيق معيار IFRS 9 في البنك التجاري الدولي حيث بلغت ١٢ مليار و٢٥٧ مليون جنية مصري بينما قبل تطبيق معيار IFRS 9 بلغت ١٣ مليار و٨٤ مليون جنية مصري، ويرجع ذلك إلى وجود ديون معدومة ومبالغ مستردة بقيمة واحد مليار و٣٨٠ مليون جنيه مصري.

٨. ارتفاع قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد حدوث أزمة كورونا في البنك التجاري الدولي حيث بلغت ١٨ مليار و٨٧٠ مليون جنية مصري بينما قبل حدوث أزمة كورونا بلغت ١٢ مليار و٢٥٧ مليون جنية مصري، وهذا يعني أن تفشي فيروس كورونا كان له أثر بالغ على زيادة الخسائر الائتمانية المتوقعة في البنك التجاري الدولي .

**التوصيات:**

١. يوصي البحث بالتطبيق الصارم لمتطلبات البنك المركزي المصري بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تتضمن:

- نتيجة اتباع أسلوب المخاطر الإئتمانية المتوقعة، فإنه يتعين على البنوك تكوين احتياطي مخاطر بنسبة ١٪ من اجمالي المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧، ويتم ادراجه في بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي.
- يتعين أن تغطي عملية حساب الاعتراف بعبء أو رد مخصص خسائر الإئتمان لكافة الأصول داخل وخارج المركز المالي، والتي تتمثل في كافة الأصول المالية المعترف بها بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، وارتباطات القروض وأدوات الدين المشابهة، الالتزامات العرضية الأخرى، وكذلك الديون التي سبق إعدامها (لمقابلة احتمالات استرداد جزء أو كل من هذه الديون).
- يتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية هي: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وأخيراً أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

٢. ضرورة التواصل المستمر بين إدارات المنشآت ومسئولي الحوكمة والمديرين الماليين والمراجعين مع قيام إدارات المنشآت بالاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص المشاكل المحاسبية الجديدة وممارسة الأحكام مع بذل العناية المهنية الواجبة، والإفصاح الكافي عن تأثير فيروس كورونا على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي.

٣. يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة عاجلاً وليس آجلاً لتجنب التكاليف المستقبلية المحتملة، سوف تتطلب سياسات التخفيف الناجحة إجراءات من جميع الأطراف. حتى لا يدخل الاقتصاد العالمي في واحدة من أكبر العوامل الخارجية السلبية التي واجهتها على الإطلاق. وإدراكا لأن قياس تأثير المتغيرات البيئية على استثمارات المساهمين أمر بالغ الأهمية في خلق حافز للعمل، وبالتالي يجب دمج تأثيرات المتغيرات البيئية في توقعات العائد على المدى الطويل لفئات الأصول المختلفة، والذي سيأثر بدوره على الاستثمار والإئتمان عالمياً.

٤. ضرورة مراعاة البنوك لمزيد من الحرص في عملية الاختيار عند منح قروض وتسهيلات خلال السنوات المالية التي من المتوقع حدوث بها أزمات ومتغيرات بيئية.

## المراجع:

### أولا : المراجع العربية:


١. إبراهيم الطحان، عبد الحميد العيسوي، ٢٠٢٠، الأثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية: دراسة استكشافية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، العدد الثاني، مايو ٢٠٢٠، المجلد الرابع.

٢. أسماء الشرقاوي، محروس أحمد حسن، ٢٠١٥، "أثر مخاطر الإئتمان على أسعار البنوك في مصر في ضوء اتفاقية بازل: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢ .

٣. إيهاب عبد العال، ٢٠٢٠، "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على القيمة المعرضة للخطر: دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث.

٤. البنك المركزي المصري، ٢٠١٦، التعليمات الرقابية بشأن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، قطاع الرقابة والاشراف.

٥. حنان حسن، ٢٠٢٠، "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الأول.

٦. رمضان الميهي، ٢٠١٥، "القياس والافصاح عن مخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل ٣ ومعايير التقارير المالية الدولية :IFRS دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث.

٧. رنا السعيد عمر، ٢٠٢٠، "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الرابع.

٨. سميرة مشراوي، ٢٠١٩، "أثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (٩) على رأس المال التنظيمي: حالة بنك دبي الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢، العدد ٢.

٩. شريهان مختار، (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية مقارنة لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) وتوجهات البنك المركزي المصري"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
١٠.صدام محمود، علي حسن، ٢٠٢٠، تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا (COVID-19) دراسة نظرية تحليلية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٤٩، الجزء الأول.
١١.صلاح علي أحمد، محمد المهدي الأمير، ٢٠٢٠، دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الإئتمان المتوقعة بين الموضوع (٣٢٦ FASB – Subject Topic ASC) والمعيار IFRS9 في ظل تفشي كورونا فيروس ١٩ – Covid، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد ٢، العدد ٢.
١٢.صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية.
١٣.طه أرديني، ٢٠٢٠، التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣٩، العدد ١٢٨.
١٤.عبد الحميد شاهين ورجب البغدادي، القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل III والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية ، بحث منشور ، كلية التجارة ، جامعة السادات ، ٢٠٢٠.
١٥.على مال الله، عبد الواحد غازي،٢٠٢٠، موقف المنظمات المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة كورونا، ورقة عمل مقدمة إلى الورشة الالكترونية " الاصار المحتملة لجائحة كورونا على الموازنة العامة للدولة ومهنة المحاسبة والتدقيق"، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٦.عمرو إبراهيم، ٢٠٢٠، إطار مقترح للمحاسبة عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية دراسة اختبارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم المحاسبة ، رسالة دكتوراة.
١٧.عمرو محمود ،أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم "٩" على تسعير الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية العاملة في الأردن ، دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن ، ٢٠٢٠.
١٨.ماجدة عزت ، ٢٠١٤، "دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات

بازل ٣: بالتطبيق على البنوك المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد ٢.

١٩.محمد المهدي الأمير ، الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية على أنظمة المعلومات المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ٢٣ ، العدد ٢ ، يوليو ٢٠١٩.

٢٠.محمد حامد، صلاح احمد، محجوب عبد الله، ٢٠١٧، دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني (IFRS-9) على السياسات الإئتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد ٩، المجلد الأول.

٢١.محمد زيدان، محمد زايد، ٢٠٢٠، الانعكاسات والآثار المحاسبية لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) – رؤية تحليلية من منظور محاسبي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، العدد الثاني، مايو ٢٠٢٠، المجلد الرابع.

٢٢.محمد حسونة ، ٢٠١٧، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: دراسة مقارنة، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ٢١، العدد ٤.

٢٣.محمد شحاتة ، ٢٠١٩، انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار ( IFRS 9) ومقررات بازل III علي تصنيف محفظة القروض المصرفية: مع دراسة تطبيقية بالنوك المصرية ، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، العدد ١ ، ٢٠١٩.

٢٤.محمد شحاته، ٢٠١٦، "نموذج مقترح للقياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر واختبارات تحمل الضغوط في ضوء حوكمة القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

٢٥.مني جبار ، صفوان قصي، اثر إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية فى ظل تبنى معايير الابلاغ المالي الدولية الأدوات المالية IFRS 9 على الخصائص النوعية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الامارات للعلوم التربوية ، العدد ٤٩ ، فبراير ٢٠٢٠.

٢٦.مني الشرقاوي،٢٠٢١، دراسة تحليلية لأثر معيار IFRS9 علي جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية في ظل جائحة كورونا، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد ٢٥، العدد ١.

٢٧.إبراهيم ، نبيل عبد الرؤوف ، ٢٠١٨، "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9والاثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي: دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤٢، العدد الثاني.

٢٨.نيفين عزت، أسماء سراج، ٢٠٢١، أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي: المقترحات والحلول، المؤتمر الخامس، بعنوان " استخدام مدخل منفعة المعلومات في قياس انعكاسات أزمة كورونا علي جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية على قطاع السياح في مصر"، جامعة طنطا، كلية التجارة.

٢٩.الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٢٠، اثار انتشـــار فيـــروس كورونـــا (كوفيد-١٩) على أعداد القوائم المالية ومراجعتها ، شعبان ١٤٤١- أبريل ٢٠٢٠.

**ثانيا : المراجع الأجنبية:**

1. Antonio Serrano, 2019, financial stability consequences of the expected credit loss model in IFRS 9 , European systemic risk Board.
2. Bernd Engelmann, and Ha Pham, 2020, Measuring the Performance of Bank Loans under Basel II/III and IFRS 9/CECL, Risks 2020, 8, 93.
3. Danyluk, Kerry, (2020), Clearly IFRS- Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease 2019, Delotte. Mar 31, 2020, http//www.iasplus.com.
4. Deloitte , 2020 , Accounting considerations in response to COVID-19 - Expected credit losses on financial assets.
5. Deloitte , (2020), Clearly IFRS -Expected Credit Loss Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease 2019. Published on: Apr 02, 2020.
6. Deutsche Bundesbank, 2019, IFRS9 from the perspective of banking supervision, Deutsche Bundesbank , Monthly Report , January 2019.
7. Dirk Beerbaum, (2020), COVID-19 write-offs account: Current Projected Loan Losses (CECL) compared to IFRS 9 'Expected Loan Losses (ECL), Journal of Applied Research in the Digital Economy (JADE), Special Issue on COVID-19, June 2020.
8. Ernest & Young, (2016), The Basel Committee Guidance on credit risk and accounting for expected credit losses.
9. European Commission, 2021, COP26: European Commission announces €1 billion pledge to protect world forests, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_21_5678 .
10. European Systemic Risk Board, (2019), "Expected credit loss approaches in Europe and the United States: differences from a financial stability perspective, ESRB.
11. IASB, (2020) ،IFRS 9 and covid-19 , Accounting for expected credit losses applying IFRS 9 Financial Instruments in the light of current uncertainty resulting from the covid-19 pandemic. , March, 2020.

12. Ildiko Orban, Oday Tamimi, (2020), "Accounting Model for Impairment under IFRS 9 and its Impact on Loss Allowance", European Research Studies Journal, vol XX III, issue 4.
13. International Financial Reporting Bulletin, (2020), Impairment Implications of Covid-19 (IFRS 9 Financial Instruments), 2020, www.bdo.global
14. John O'hanlon, Noor Hashim, Weijia Li, (2018), Accounting for Credit Losses: The Development of IFRS 9 And CECL", ICAEW's Charitable Trusts.
15. Keith Wade, (2020), The impact of climate change on the global economy, www.schroders.com.
16. Marco Gross, et al, (2020), "Expected Credit Loss Modeling from a Top-Down Stress Testing Perspective", International Monetary Fund.
17. Michael J. Walker, (2019), "Benefits and Challenges of the "CECL" Approach, Working Paper.
18. Natalie Marchant, (2021) ،This is how climate change could impact the global economy ،https://www.weforum.org/agenda/2 .
19. S&P Global, (2021), The expected credit losses for the global banking sector are about a trillion dollars, https://www.spglobal.com.
20. Willem Schutte, Tanja Verster, and Derek Doody, (2020), A proposed benchmark model using a modularized approach to calculate IFRS 9 expected credit loss, Cogent Economics & Finance 8(1).